

الهجرة والنزوح دراسة مفاهيمية

أ. د. ستار جبار الجابري

كلية التربية للبنات/ جامعة بغداد

البريد الإلكتروني: Sattar.aljaberi@cis.uobaghdad.edu.iq

إن الهجرة هي انتقال الأفراد من دولة لأخرى للإقامة الدائمة، لذلك يعد عبور الحدود الدولية شرطاً أساسياً للهجرة، وأن يكون في نيتهم الإقامة لمدة طويلة فيها، ليؤثر بذلك انتقالهم ومكوناتهم في العملية التنموية في جوانبها كافة لكل من بلدهم الأصلي وبلد الهجرة. أما العلاقة بين التهجير القسري والنزوح، فقد تتشابه الظروف الإنسانية، التي يعيشتها النازحون قسرياً مع الظروف التي يعيشتها اللاجئون، إلا أن الاختلاف بينهما يكمن في السبب الذي دعا الأنتخاص للنزوح، فضلاً عن مسألة عبور حدود إقليم الدولة. وللهجرة -لا سيما غير الشرعية- العديد من الآثار الأمنية، والاقتصادية، والاجتماعية، والصحية، ذلك أن شبكات عبور المهاجرين قد تؤدي إلى ظهور جماعات تستغل المهاجرين في عمليات إجرامية أو إرهابية، واقتصادياً تتأثر كل من دولة المنشأ ودولة المهجر بالهجرة، إذ تجأ الشراكات -لا سيما في القطاع الخاص- إلى تنفيل المهاجرين لتدني أجورهم، فينعكس ذلك سلباً على العاملين من أبناء البلد، ويؤدي إلى زيادة البطالة، وكذلك بروز ظاهرة العمالة غير الشرعية، فضلاً عن ذلك فإن الهجرة تؤدي في أحيان كثيرة إلى تغيير البنية الاجتماعية في كلا الدولتين، لا سيما إذا كانت أعداد المهاجرين كبيرة نسبة إلى عدد السكان الأصليين.

الكلمات المفتاحية: الهجرة، المهاجرون، التهجير القسري، الهجرة غير الشرعية، دراسة نظرية.

Migration and Displacement: A Conceptual Study

Prof. Dr. Sattar Jabbar Al-Jaberi

College of Education for Women/University of
Baghdad

E-mail: Sattar.aljaberi@cis.uobaghdad.edu.iq

Immigration

is the movement of individuals from one country to another for permanent residence. Therefore, crossing international borders is a basic condition for immigration, and they must intend to stay for a long period in order for their movement and stay to affect the development process in all its aspects for both their country of origin and the country of immigration. As for the relationship between forced displacement and migration, the humanitarian conditions experienced by forcibly displaced persons may be similar to those experienced by refugees, but the difference between them lies in the reason that prompted people to migrate, as well as the issue of crossing state borders. Immigration, especially illegal immigration, has many security, economic, social, and health effects. Migrant transit networks may lead to the emergence of groups that exploit migrants in criminal or terrorist operations. Economically, both the country of origin and the country of destination are affected by immigration, as companies, especially in the private sector,

resort to employing migrants due to their lower wages. This negatively affects the country's citizens, leading to increased unemployment and the emergence of the phenomenon of illegal labor. Moreover, immigration often leads to a change in the social structure of both countries, especially if the number of migrants is large relative to the number of native inhabitants.

Keywords: Migration, migrants, forced displacement, illegal migration, theoretical study

القبول

2026/5/20

الإرجاع

2026/4/17

الاستلام

2026/4/12

المقدمة

تعد الهجرة واحدة من الظواهر، التي رافقت الإنسان منذ العصور القديمة، ولكنها غدت مشكلة واضحة للعيان على الصعيد الدولي في العصر الحديث؛ لذلك لا بد من دراسة الأبعاد السياسية، والقانونية، والاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية، لها، والتعريفات المتعلقة بموضوع الهجرة متداخلة في المعنى والاصطلاح، وبحاجة إلى تفصيل لبيان ذلك التداخل، بحيث نضع كل مصطلح في إطار معناه، فضلاً عن أسباب الهجرة، وأنواعها، وتأثيراتها الاقتصادية، والثقافية وغيرها من المجالات.

إن الهجرة ظاهرة قديمة قدم الحضارة الإنسانية نفسها، وقد شهدت تطوراً هائلاً يتغير من وقت لآخر، وعلى الرغم من أن للهجرة تاريخاً طويلاً مثل حياة الإنسان نفسها، فلا شك في أن الهجرة الدولية قد زادت بشكل كبير في العقود الأخيرة، كما يتضح من بيانات الأمم المتحدة، والمنظمة الدولية للهجرة، والعديد من هيئات الرصد والوكالات الإحصائية الأخرى، فالهجرة الدولية هي في حالة من التدفق المستمر، من حيث الشكل، والاتجاه، والمحتوى، يمكننا أن نقول إن الهجرة الدولية أصبحت الآن سمة طبيعية للمجتمعات المعاصرة.

وقد أصبحت ظاهرة الهجرة من المجالات المهمة لدراسة العلوم الاجتماعية، إذ تعد مجالاً ذا ثروة أكاديمية غنية للغاية، تجسد العديد من وجهات النظر والأساليب المتعلقة بتلك الظاهرة، كما تتداخل هذه الأساليب مع العديد من المجالات، مثل النظريات الاقتصادية، ونظريات العولمة، والنظريات الأمنية، ولهذا السبب تعد دراسة هذه الظاهرة مجالاً متعدد التخصصات يسهم فيه مفكرون من علم الاجتماع، وعلم النفس، والعلاقات الدولية، والأمن، والاقتصاد.

وتعد الهجرة واللجوء من القضايا الرئيسية في الحوكمة الوطنية والعالمية اليوم، وأصبحت البلدان مندمجة بشكل متزايد في المجالات الاجتماعية، والاقتصادية، والسياسية العالمية، مع تحسن النقل والاتصالات، وتزايد الصراعات الإقليمية، ومن المتوقع أن تنمو أهمية الهجرة واللجوء من حيث الحجم وتأثيراتها السياسية، ولا بد من فهم أفضل للهجرة واللجوء وآثارها الأوسع على التنمية المجتمعية، وهذا يشمل تشكيلها للأسر وأنظمة الرفاه، وتأثيرها في أسواق العمل والنمو الاقتصادي، والتحديات التي تشكلها على إدارة التنوع الثقافي والديني داخل المجتمعات وأهميتها بالنسبة للأمن الدولي.

إشكالية البحث

تكمّن إشكالية البحث في غياب إطار مفاهيمي موحد يميز بوضوح بين الهجرة والنزوح، وهو ما يؤدي إلى تضارب في الإحصاءات، وتباين في نتائج الدراسات الميدانية، وتناقض في السياسات المعتمدة، فضلاً عن أن هذا الغياب يخلق فجوة بين المعرفة الأكاديمية والممارسات العملية، ويحد من قدرة المنظمات الدولية على وضع استراتيجيات شاملة وفعّالة.

وسيحاول البحث الإجابة عن عدد من التساؤلات ومنها: ما سبب استمرار الخلط بين مفهومي الهجرة والنزوح في الأدبيات العلمية والخطاب الإعلامي؟ وكيف يؤثر هذا الخلط في دقة التحليل وصحة القرارات المرتبطة بإدارة هذه الظواهر؟ وهل يمكن أن يؤدي غياب التمييز المفاهيمي إلى إضعاف قدرة المؤسسات على الاستجابة الفعّالة لاحتياجات المتأثرين؟

أهمية البحث

تبرز أهمية هذا البحث من كونه يسعى إلى تقديم معالجة مفاهيمية دقيقة لمصطلحي "الهجرة" و"النزوح"، وهما من أكثر الظواهر الاجتماعية، والسياسية، والاقتصادية تعقيداً في العصر الحديث، فالهجرة قد تكون طوعية أو قسرية، داخلية أو خارجية، بينما النزوح غالباً ما يرتبط بظروف قهرية مثل النزاعات المسلحة أو الكوارث الطبيعية، كما أن توضيح هذه الفروق المفاهيمية يسهم في إثراء المعرفة العلمية، ويمنح الباحثين إطاراً نظرياً واضحاً يمكن البناء عليه في الدراسات الميدانية والتحليلية، كما يتيح لصناع القرار وضع سياسات أكثر دقة وفاعلية في التعامل مع هذه الظواهر.

فرضية البحث

يفترض البحث أن غياب التمييز المفاهيمي الواضح بين الهجرة والنزوح، هو أحد الأسباب الرئيسية لضعف فاعلية السياسات والبرامج الموجهة لمعالجة هذه الظواهر، وأن وضع تعريفات دقيقة سيسهم في تحسين جودة الاستجابة، ذلك أن الخلط بين مفهومي الهجرة والنزوح في الدراسات والسياسات يعود إلى تداخل العوامل الاجتماعية، والسياسية، والاقتصادية المؤثرة في الظاهرتين، وأن هذا التداخل يمكن تفكيكه من خلال دراسة تلك العوامل تفصيليًا.

أولاً: تعريف الهجرة

تُعرّف الأمم المتحدة المهاجر الدولي بأنه الشخص الذي انتقل عبر الحدود الدولية لمدة (12) شهراً أو أكثر، ومع ذلك فإن خطوة عبر الحدود الدولية لا تقدم سوى فكرة عامة جداً عن المسافة المقطوعة، يمكن أن يكون آلاف الكيلومترات عبر المحيط، أو مجرد خطوة قصيرة عبر الحدود البرية بين الدول المتجاورة، أما المنظمة الدولية للهجرة (IOM) فتتبنى تعريفاً أكثر شمولاً على أنه أولئك الذين غيروا مكان إقامتهم المعتاد عن طريق التحرك عبر الحدود، بغض النظر عن مدة الإقامة، كما أن كلا التعريفين يميزان بين أولئك الذين ينتقلون عبر الحدود الإدارية داخل منطقة ما داخل البلد (الهجرة الداخلية)، وأولئك الذين ينتقلون عبر الحدود الدولية (الهجرة الدولية)، ومع ذلك، لا يتضمن أي من هذه التعريفات أي سبب لهذه الخطوة، سواء أكان "قسرياً" أم "طوعياً"، أو أي إجراء يتعلق بمشروعية الانتقال⁽¹⁾.

وفي الفقه القانوني تعرّف الهجرة على أنها "انتقال الأفراد من دولة لأخرى للإقامة الدائمة، على أن يتم اتخاذ الموطن الجديد مقرّاً وسكناً مستديماً"⁽²⁾، ويذهب القانون الدولي لتعريف الهجرة بأنها "مجموعة القواعد القانونية التي تطبق على الأفراد الذين يغادرون بلدانهم أو على وشك مغادرتها من أجل الدخول إلى بلد آخر والإقامة فيه بشكل دائم أو مؤقت"⁽³⁾.

ومن تعريفات الهجرة أنها تعني تغيير الموقع الذي يعيش فيه الناس، إلا أن هذا المفهوم البسيط يحجب عدداً من المسائل التقنية، أهمها الوحدات المكانية المستخدمة لتحديد الحدود، التي يجب على الشخص أن يتحرك من خلالها، والوقت الذي يحتاج الشخص إلى البقاء في وجهة ما حتى يتم تعريفه على أنه مهاجر⁽⁴⁾.

ويتم تعريف الهجرة على أنها "تغيير دائم أو شبه دائم للإقامة لفرد أو مجموعة من الناس"، وهناك أنواع مختلفة من تدفقات الهجرة لتشمل "الدولية، والحدودية، والريفية الحضرية، داخل المدن"، والحراك الدولي بشأن الهجرة مهم لأنه يوضح التحول في السياقات الاجتماعية، والثقافية التي يمكن من خلالها إحداث تغيير جذري في الأدوار والتطلعات التقليدية⁽⁵⁾.

وعلى الرغم من ذلك، لا يوجد حتى الآن تعريف واضح بالإجماع لمن يجب عدّه مهاجرًا، وقد حاولت الدائرة الإحصائية للاتحاد الأوروبي، يوروستات (Eurostat)، توفير تعريف يغطي دول الاتحاد الأوروبي جميعًا، فيتم تعريف الهجرة على أنها تغيير الإقامة المعتادة إلى بلد آخر لمدة لا تقل عن (12) شهرًا، أما المهاجر لبلد ما يشمل الأشخاص الذين هاجروا واستقروا، وبالتالي هم المصنفون أساسًا على أنهم مولودون في الخارج، أما السكان الأجانب في بلد ما يشمل الأشخاص الذين يعدّون تلك الدولة بلد الإقامة المعتاد، وهم من مواطني دولة أخرى، ومع ذلك، على المستوى الوطني، تقوم البلدان بتأطير الهجرة وجمع المعلومات بطرق مختلفة، كما يعد التمييز بين "المولودين في الخارج"، و "السكان الأصليين"، هو الأكثر استعمالًا على المستوى الدولي، ومعيار تحديد المهاجرين بين السكان، فهو يعرف المهاجرين كأشخاص غيروا إقامتهم عبر الحدود⁽⁶⁾.

لقد شهدت الأدبيات الاقتصادية المتعلقة بالهجرة نموًا سريعًا على مدى العقود الماضية، وتم التركيز على ثلاث خصائص متميزة: أولاً التركيز بشكل كامل تقريبًا على هجرة اليد العاملة، وعادة ما يتم تجاهل المهاجرين اللاجئين، وثانيًا التركيز على قضايا معروفة، ولكن في كثير من الأحيان غير معلنه، وأهمها الانقسام بين الهجرة الداخلية (الهجرة داخل البلدان) والهجرة الدولية، وثالثًا: التركيز على محددات الهجرة بدلاً من عواقبها، ولا يمكن دائمًا فصل أسباب الهجرة عن عواقبها، ولهذا السبب تعدّ دوافع الهجرة معقدة⁽⁷⁾.

إن الهجرة ليست ظاهرة اقتصادية بحتة، كما أنها لا تشكل تحديات أو تخلق فقط نتائج إيجابية لأسواق العمل، فتأثير الهجرة على الأسرة وقضايا الرفاهية لا يمكن الاستهانة بها، فالهجرة هي في أغلب الأحيان قرار عائلي، قد يكون جزءًا من استراتيجية الأسرة الاجتماعية والاقتصادية للبقاء أو التقدم، وحتى لو لم يكن الأمر كذلك، فإن له آثارًا مهمة على المجتمع والرفاهية المادية والعاطفية لأفراد الأسرة، لذا فإن القضايا المثيرة للقلق هنا تشمل الأسر التي تركت وراءها،

والعلاقات بين الجنسين داخل الأسرة في بلد المنشأ، وكذلك سياسات العمل والرعاية الاجتماعية في ضوء شيخوخة المجتمعات في البلدان المستقبلية للمهاجرين⁽⁸⁾.

كانت هناك قراءات متعددة لمنظور الهجرة عبر الوطنية، وقد تم صياغته في أوائل التسعينيات من القرن الماضي، إذ تم استكشاف مسارات مختلفة للهجرة عبر الحدود الوطنية، للشبكات العائلية العابرة للحدود، كالرعاية والأمن، فلقد كانت شبكات المهاجرين عبر الحدود الوطنية موضوعاً مثيراً للاهتمام، وأصبحت حياة المهاجرين بارزة في الدراسات التي تتناول الأسئلة بشأن انتماء المهاجرين (عبر الوطنيين) وهوياتهم، فضلاً عن المنظمات والوكالات المؤسسية التي وجدت طريقها لهذه الهويات بشكل متزايد إلى ما وراء الحدود الوطنية، وأشار بعض الباحثين إلى الطرق والممارسات الفعلية للمهاجرين للمشاركة في المجالات الاجتماعية عبر الوطنية، بينما أشار آخرون إلى تحديد هوية المهاجرين أنفسهم بوصفهم عابرين للحدود الوطنية، وقد وضع مثل هذا التحول بداية الانغلاق على عوالم المهاجرين وشبكاتهم وروابطهم وديناميكياتهم من خلال مجتمع عرقي أو ديني⁽⁹⁾.

إن للعائلة أهمية في سياق الهجرة على نطاق أوسع، فالعائلات مهمة في اتخاذ قرار الهجرة، ونادراً ما يتخذ الأفراد قرارات الهجرة بأنفسهم، فغالباً ما يتم التفاوض على القرارات داخل الأسرة، كجزء من استراتيجية الأسرة للبقاء الاقتصادي أو التقدم، وقد تؤدي هجرة أحد أفراد الأسرة في كثير من الأحيان إلى المزيد من هجرة أفراد الأسرة الآخرين، إما من خلال إجراءات لم تشمل الأسرة، أو من خلال تطوير الشبكات الرسمية وغير الرسمية التي تسهل الحركة، ويتم تنظيم عمليات لم تشمل الأسرة وتكوين الأسرة (الزواج) بشكل صارم اليوم من البلدان المستقبلية، إذ كان هناك قلق من أن تؤدي الهجرة العائلية إلى تحديات دمج الأطفال والأزواج في نظام التعليم وسوق العمل⁽¹⁰⁾.

أما عن ميل الأفراد إلى الهجرة، من المرجح أن يكون للمهاجرين الدوليين والمهاجرين الداخليين أسباب الهجرة نفسها، ولكن، يمكن القول إن الشبكات الاجتماعية أكثر أهمية بالنسبة للمهاجرين الدوليين من المهاجرين الداخليين، وينبغي أن تكون العوائق التي تحول دون التحرك أعلى وأكثر تعقيداً عند الهجرة إلى الخارج، وغالباً ما ينطوي الانتقال إلى بلد آخر على تعلم لغة جديدة والتكيف مع الثقافة الجديدة، لذا فإن المهاجرين الدوليين يعتمدون أكثر على الاتصالات والشبكات مع الأصدقاء والأقارب مقارنة بالمهاجرين الداخليين، وليس لدى المهاجرين الأوائل أي

اتصالات مع الأشخاص في منطقة الوجهة، بل أكثر من ذلك ينتقل المزيد من الأشخاص، وتتسأ الروابط الاجتماعية بين منطقة الأصل ومنطقة الوجهة وتبدأ في النمو، وهذا يعني أن الشبكات الاجتماعية أصبحت أكثر أهمية في شرح عملية الهجرة، ويتفق الباحثون على أن الشبكات الاجتماعية اليوم تشكل واحدة من أهم محددات تحركات السكان⁽¹¹⁾.

بالنسبة للغالبية العظمى من المهاجرين الدوليين الذين يغادرون وطنهم الأصلي ليستقروا في بلد جديد، يواجهون بدائل شاقة بين الولاء للبلد الجديد، والارتباط بالبلد الأصلي، ويشمل ذلك الروابط الأسرية والاجتماعية والاقتصادية⁽¹²⁾.

إن بيانات الهجرة وسياسات المواطنة تفرق بين الرعايا الأجانب والمواطنين، وتلك ممارسة مستخدمة على نطاق واسع في العديد من الإحصاءات الوطنية، كما أنها تستعمل كمؤشر على وجود السكان المهاجرين، نظرًا لأن السياسات المتعلقة بالحصول على الجنسية تختلف إلى حد كبير بين دول الاتحاد الأوروبي، فإن مقاييس معيار المواطنة لها جوانب مختلفة تمامًا فيما يتعلق بالهجرة، ويكتسب الناس جنسيتهم حسب بلد ميلادهم (قانون الأرض) أو بالإشارة إلى أصلهم الوراثي (قانون الدم)، كما أن نماذج المواطنة العرقية تعطي الأفضلية إلى النسب، وبالتالي إلى جنسية الوالدين والأجداد، أما نماذج المواطنة المدنية تمتاز بمعيار مكان الميلاد، ومنح الجنسية للأطفال المولودين على أراضيهم بغض النظر عن جنسية والديهم، بشكل عام، تتضمن معظم أنظمة الجنسية مزيجًا من العنصرين، وبالتالي، في بعض الحالات لا يتم تطبيق مبدأ حق الأرض إلا إذا عاش والدا الطفل لمدة زمنية معينة في البلد، أو إذا كان الطفل لا يزال يعيش في هذا البلد، وفي حالات أخرى يكون نظام حق الدم ممزوجًا بعنصر إقليمي، أي أن أطفال الوالدين الأجانب المقيمين بصفة قانونية لفترة طويلة يتم منحهم فرصة التجنس إذا كانوا يرغبون في ذلك، ومن الممارسات المعتادة أن للمهاجرين الحق في التجنس بعد مدة معينة، وتميل هذه المدة إلى الاختلاف من بلد إلى آخر، وعادة ما تتراوح بين (5 و 10) سنوات من الإقامة في البلد المضيف، وفي ظل ظروف محددة، وتشير الشروط بشكل رئيس إلى المجال الاجتماعي والاقتصادي (العمالة، الإقامة المستقرة، السجل الجنائي النظيف)، ومن ثم تضمنت بشكل متزايد المتطلبات الثقافية مثل الكفاءة اللغوية، والإمام بعبادات وتقاليد بلد الاستيطان، والشعور بالانتماء إلى تلك

الدولة، وقد يحتفظ مقدمو الطلبات أو لا يحتفظون بجنسية بلدهم الأصلي، إذ يكون ذلك ضمن الشروط والإجراءات التي تنطوي عليها عملية التجنس⁽¹³⁾.

ويمكن النظر إلى ظاهرة الهجرة اجتماعياً عن طريق العديد من النظريات الاجتماعية المختلفة، كنظرية الشبكات والنظرية النقدية، والنظرية البنائية، ونظرية ما بعد الحداثة، إذ إن محاولة فهم ظاهرة الهجرة وإدراكها عن طريق مناهج الهوية والهيمنة وعدم المساواة، وما تؤدي إليه من التغيير الاجتماعي الذي تنطوي عليه عمليات النزوح الجغرافي الذي يجعل الناس ينتقلون من مستوطنة إلى أخرى لمدة دائمية أو مؤقتة، وبذلك تكون الهجرة سبباً ونتيجة لعمليات التغيير الاجتماعي، إذ تنشأ مشكلات التكيف الثقافي عن طريق تفاعل الأفراد مع العديد من الثقافات المختلفة سواء في إطار اللغة أو الدين أو التقاليد أو العادات والنظام الاجتماعي والثقافة، ضمن الخلفيات المتعددة والمختلفة للشعوب⁽¹⁴⁾.

لقد تميزت مناقشات الهجرة في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين بالتهديد الدولي (الإرهاب)، وإعادة النظر في سياسات التعددية الثقافية، وكان التنوع الديني يعد التحدي الأكبر للهجرة في العقد الأول من هذا القرن، إلى جانب الجهد لإغلاق الحدود أمام الإرهابيين، ولكن ليس للمهاجرين لأسباب اقتصادية، ومع ذلك، في حقبة من النشوة النسبية في شمال الكرة الأرضية بسبب معدلات البطالة المعتدلة والمستمرة النمو، كان المهاجرون في الواقع قوة عاملة مرحب بها في كل من المستويات الدنيا والعليا في سوق العمل في البلدان المتقدمة⁽¹⁵⁾.

وفي العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين تغير مناخ الهجرة، وتم إهمال كل من الحاجة إلى العمالة المهاجرة والمخاوف المتعلقة بالتنوع الثقافي، بينما يتركز الاهتمام على الهجرة غير النظامية وطالبي اللجوء، وقد نتج هذا التحول عن عوامل داخلية وخارجية. وقد غدت الأزمة صفوف الشعبوية والأحزاب المعادية للأجانب في أوروبا وأمريكا الشمالية وأستراليا، وهذا يشمل بشكل كبير المهاجرين، وطالبي اللجوء الذين وصلوا إلى شواطئ جنوب أوروبا من الحرب التي مزقت بلداناً في آسيا وأفريقيا، تمت الإشارة إليها على أنها تهدد النظام الأوروبي وأمنه العام، في الوقت نفسه، تأججت الهجرة غير النظامية ومشكلة طالبي اللجوء بشكل أكبر؛ بسبب عدم الاستقرار السياسي والحرب الأهلية في شمال إفريقيا والشرق الأوسط (الربيع العربي وعواقبها)، وكذلك من خلال استمرار الاضطرابات السياسية والصراعات العرقية في أجزاء عديدة من آسيا وأفريقيا⁽¹⁶⁾.

وعادة ما يتم اشتقاق البيانات المتعلقة بالمهاجرين غير الموثقين من التعدادات الوطنية، والتي على الرغم من احتسابها بشكل شامل لكل من المهاجرين القانونيين وغير القانونيين، من غير المرجح أن تقوم بذلك بتحديد الحجم الإجمالي للهجرة غير النظامية، إذ يميل المقيمون غير المسجلين إلى الاختباء عمّن يجرون مقابلات التعداد خوفاً من الكشف⁽¹⁷⁾.

إن الفهم الكامل لعملية الهجرة لا يتطلب فقط تحليل دور المهاجر في بلد المنشأ أو المقصد، بل هو لا ينفصل عن السياق السياسي الأوسع، بما في ذلك العوامل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، التي تحدد الهياكل التي تتم فيها الهجرة، ولا بد من التركيز على ثلاثة جوانب هي:

1. بدلاً من التركيز حصرياً على بلد المقصد، لا بد من البدء في استكشاف تدفقات الهجرة من بلد المنشأ من خلال دراسة تاريخهم، والانقسامات الاجتماعية والسياسية كعوامل تدفع الأفراد إلى الهجرة، وهذا يعني النظر إلى مجمل الهجرة، بما في ذلك دوافع الهجرة، ومسارات الأفراد، والشبكات الأسرية، فضلاً عن رأس المال الثقافي، والسياسي، والاقتصادي التي تجلبها الهجرة⁽¹⁸⁾.

2. الهجرة هي "علاقة بين دولة ودولة" حتى لو "تم إنكارها على هذا النحو في الحياة اليومية"⁽¹⁹⁾. وهذا يعني أنه على الرغم من أن الهجرة في كثير من الأحيان تعدّ قضية من دون مستوى الدولة، ويتم إدارة الجوانب العملية لها على المستوى الإقليمي في الدولة المستقبلة، يكون للمهاجرين الأفراد تأثير عميق على نظام الحكم وعلى العلاقة بين بلد المنشأ وبلد المقصد، إذ إنهم يطبقون هذه العلاقة في حياتهم اليومية، ويعدلون ثقافتهم الأصلية، والسلوك والإجراءات السياسية والاجتماعية للتكيف مع البيئة الجديدة.

3. غالباً ما يُنظر إلى حقيقة الهجرة خطأً على أنها تصدير لقوة العمل الخام ولا أكثر⁽²⁰⁾، وبدلاً من ذلك، فهي عملية تحمل تعددية اجتماعية متأصلة، من حيث أن لها عواقب على⁽²¹⁾:

- أ. البلد الأصلي: إذ إن الهجرة تعطل المؤسسات للمجتمع الأصلي.
- ب. المهاجر: فالهجرة تؤدي إلى خلع الفرد، الذي يتميز فيما بعد بين الاحتفاظ بنمط الحياة في البلد الأصلي، والحصول على نمط حياة جديد في بلد المقصد.
- ج. البلد الوجهة: فالهجرة تغير النسيج الاجتماعي والثقافي للمجتمع، وتتطلب تكيف هيكلته، ليس فقط من حيث الحكم، ولكن أيضاً من حيث الممارسات المحلية

والسكان المهاجرين، وبعبارة أخرى، تخلق الهجرة هياكل يتواجد فيها الأفراد في وقت واحد مرتبطة بالعديد من هذه الكيانات السياسية، بحيث لا يتم تحديد حقوقها وواجباتها القانونية فقط من خلال سلطة سياسية واحدة، ولكن من خلال سلطات عدة، يواجه الأفراد تجارب اجتماعية وثقافية مختلفة.

ومن الممكن أخيراً أن نخلص إلى وضع تعريف للهجرة هو: حركة انتقال الفرد أو الجماعة من مكان إلى آخر متجاوزين في ذلك حدود دولتهم للمكوث في دولة أخرى، وأن يكون في نيتهم الإقامة لمدة طويلة فيها ليؤثر بذلك انتقالهم ومكوثهم في العملية التنموية بجوانبها كافة لكل من بلدهم الأصلي والبلد المستقبل.

ثانياً: أسباب الهجرة

من البديهي أن الإنسان لا يتخذ قرار الهجرة عن بلده وأهله وأقاربه بسهولة، فلا بد من أسباب جعلته يصمم على ترك حياته وبيئته، وتتوعد تلك الأسباب التي جعلت الإنسان يهاجر، ففي العصور القديمة كانت الهجرة بحثاً عن الغذاء والماء، وهرباً من التغيرات البيئية والمناخية القاسية التي لم يكن يتمكن من التغلب عليها، فضلاً عن الحروب، وهناك نوع آخر من الهجرة بهدف الاستطلاع والتعرف على العالم المجهول والتنقيب عن المعادن النفيسة والتعرف على الشعوب والبلدان، ومع تطور الحياة تشعبت وتعقدت الأسباب التي جعلته يرحل مهاجراً عن منطقته إلى مكان آخر ربما يعاني فيه العديد من المشكلات والصعوبات، فضلاً عن مخاطر الطريق، إذ تفرض عليهم شروط المهريين ومعاناتهم من قسوة العوامل المناخية.

ومن تلك الأسباب على سبيل المثال عدم توفر الخدمات العامة من الصحة والتعليم وفرص العمل أو الالتحاق بأفراد من عائلته، أو الهروب من انتشار الجريمة، أو الهروب من النزاعات المسلحة والاضطهاد الذي يكون لأسباب سياسية أو إثنية، ولا تنتهي الصعوبات بالوصول إلى المكان المقرر، بل تبدأ سلسلة أخرى تتمثل في التعرض للاعتقال بسبب الدخول غير الرسمي، والسعي للحصول على الأوراق الثبوتية، وخدمات الصحة والتعليم.

ولا بد من الإشارة إلى أسباب الهجرة في القانون الدولي، فقد ذكر ذلك في اتفاقية الأمم المتحدة عام 1951م، وبروتوكول الأمم المتحدة عام 1967م، وهي: الخوف، والاضطهاد، والتمييز، والعرق، والدين، والانتماء، والرأي السياسي، كذلك وضعت الجمعية العامة للأمم المتحدة

الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في المادة (12، 13، 14) التي نصت على مجموعة من النقاط المتعلقة بحق الإنسان بالهجرة من بلده إلى بلد آخر (22).

تعد النزاعات المسلحة إحدى أهم أسباب الهجرة، فقد أصبحت النزاعات المسلحة الداخلية تشهد تزايداً ملحوظاً في عالم اليوم أكثر مما تشهده النزاعات المسلحة الدولية، وبالرغم من أن النزاعات المسلحة الدولية قد حظيت باهتمام المجتمع الدولي وبقدر من التنظيم أكثر مما حظيت به النزاعات المسلحة الداخلية، فكانت اتفاقية جنيف الرابعة لحماية المدنيين في زمن الحرب عام 1949 أول اتفاقية دولية تناولت حماية المدنيين في أثناء القتال وتحت الاحتلال، أما النزاعات الداخلية فقد تأخر الاهتمام بها باستثناء طائفة محددة من هذه النزاعات، وهي النزاعات المسلحة التي تثار داخل حدود إقليم الدولة بين السلطة القائمة من جهة، وجماعة من الثوار أو المتمردين من جانب آخر (23).

إجمالاً إذا أردنا أن نحدد أسباب الهجرة بدقة فإنها تتمثل بالآتي:

1. الأسباب الاقتصادية: وتعد من أهم الأسباب التي تؤدي إلى الهجرة، ومنها عدم توفر فرص العمل في البلد الأم، وتباين مستوى الدخل بين بلد المهاجر الأصلي وبلدان المهجر، والإحباط العلمي والمهني للباحثين في مجالات البحث العلمي، فضلاً عن الرغبة بالتخلص من الفقر، ذلك أن بعض الدول المتقدمة تقدم حوافز ومميزات تمثل عوامل جذب للهجرة إليها، منها الأجور الشهرية المرتفعة، وفرص العمل المتوفرة، لذلك تكون محطة مهمة للمهاجرين الهاربين من البطالة والفقر في أوطانهم.
2. الأسباب الاجتماعية: تضم عددًا من العوامل منها القومية، واللغة، وصلة القرابة، وهذه العوامل تدفع العديد من الناس إلى الهجرة إلى مناطق يتواجد فيها مهاجرون سابقون تربطهم معهم علاقات اجتماعية، والبحث عن حياة ومستوى معاشي أفضل من الناحية البيئية والصحية، ويعد الزواج والارتباط أحد أسباب الهجرة، ذلك أن هذا السبب الأخير قد يحمل دوافع خفية يكون الزواج غطاء لها.
3. الأسباب الدينية: حينما يتعرض الناس إلى اضطهاد بسبب الدين والحرمان أو التقييد في ممارسة الشعائر الخاصة بمعتقدهم، فإنهم يهاجرون طلبًا للحرية وتخلصًا من تلك الممارسات والتعصب.

4. الأسباب الجغرافية: إن المساحات الواسعة توفر تنوعاً في فرص النشاط الاقتصادي فتكون مناطق جذب للمهاجرين.
5. الأسباب السياسية: تعد السياسة أحد أسباب الهجرة، لأن الناس تهاجر طلباً لحرية التعبير والرأي، فضلاً عن التخلص من الاضطهاد السياسي، الذي يمارس ضد الناس في بلادهم الأم، ومن أجل السعي للحصول على المزيد من الحريات والحقوق، وللتخلص من الاضطهاد، والهروب من مناطق النزاع، إذ إن النزاعات والحروب، - لا سيما المسلحة منها- تجعل الناس يهاجرون عن أوطانهم بحثاً عن الأمان.
6. الأسباب الحكومية: أحياناً يكون للحكومة دور في الهجرة وفقاً لمخططاتها واستراتيجيتها في تهجير الناس نحو بعض الأقاليم.
7. العوامل البيئية: للعوامل البيئية دور مهم في هجرة بعض الناس عن الأماكن التي تتعرض للبراكين والفيضانات والزلازل والأعاصير المدمرة من أجل الحياة في بيئة آمنة ومريحة.
8. الدراسة والتعليم: يسعى الشباب والباحثون إلى الالتحاق بالجامعات العالمية، وبعد الحصول على تلك الفرصة يقرر بعضهم البقاء، وعدم العودة إلى موطنهم.
9. البحث عن التغيير والمغامرة: العديد من الأشخاص لديهم حب السفر وزيارة البلدان المختلفة، وقد يتخذون القرار بالهجرة للعيش في أحد تلك البلدان التي زاروها سابقاً.
10. الاحتياجات الشخصية: هناك دوافع شخصية عديدة تكون سبباً للهجرة، منها عدم الشعور بالانتماء إلى أوطانهم.

ثالثاً: أنواع الهجرة

تصنف الهجرة استناداً لاتجاهها إلى:

1. الهجرة الخارجية (Immigration): وهي حركة التنقل العالمية للأفراد إلى دول أخرى لا يحملون جنسيتها للاستقرار فيها كمقيمين دائمين أو مواطنين، ويأخذ الإنسان لفظة (Immigrant) عند وصول إلى الجهة المقصودة (بلد الهجرة)⁽²⁴⁾.
2. الهجرة الداخلية (Migration): وهي عملية انتقال الأفراد من مكان إلى آخر، ولكن في داخل الدولة نفسها، مثلاً الانتقال من الريف إلى المدينة أو العكس، وتكون أسبابها

إما البيئة والمناخ أو الاضطرابات السياسية والأمنية، أو تكون محاولة للبحث عن فرصة عمل لأن الظروف المعيشية في أماكن إقامته تهدد بقائها⁽²⁵⁾.

3. التهجير أو النزوح (Immigrate) (Emigrate): وهو "اضطرار الأفراد إلى ترك مناطقهم بسبب تهديد حياتهم أو أمنهم أو حريتهم بسبب أعمال العنف، أو عدوان خارجي، أو نزاعات داخلية، أو خرق عام لحقوق الإنسان، أو أي ظروف أخرى أخلت بشدة بالنظام العام في بلدهم"⁽²⁶⁾.

وهناك تصنيف آخر لأنواع الهجرة مرتبط بالفرد⁽²⁷⁾:

1. الهجرة الاختيارية: هي التي تكون بإرادة الفرد وقناعته، فهي قرار اتخذ بعد تفكير ودراسة وفقاً لأسباب متنوعة.

2. الهجرة الإجبارية (القسرية): وهي الهجرة التي يطلق عليها مصطلح سياسات التهجير، وهي إجبار الفرد على الرحيل، وترك موطنه، والانتقال إلى بلد آخر.

وهناك تصنيف ثالث لأنواع الهجرة وفقاً لوقتها⁽²⁸⁾:

1. هجرة مؤقتة: وهي الهجرة التي تكون بمقدار الزمن الذي يحتاجه الإنسان لتحقيق هدفه، قد يكون علمي كالدراسة، أو اقتصادي فيكون بحثاً عن العمل أو رغبة في الأجور العالية، أو غرض سياسي، وما أن يتحقق الهدف المرجو يعود إلى موطنه.

2. هجرة دائمية: وهي الهجرة التي تكون إلى بلد جديد بهدف الإقامة الدائمة من دون التفكير بالعودة إلى الموطن الأصلي.

ولكن الفقه القانوني يكاد يجمع على أن أهم تقسيم للهجرة هو الذي يكون حسب طريقة خروج المهاجر من بلده، أي أن للهجرة الدولية نوعين رئيسيين، هما الهجرة الشرعية والهجرة غير الشرعية⁽²⁹⁾، وتعرف الهجرة الشرعية بأنها "ذلك النوع من الهجرة الذي يتم وفقاً للمتطلبات، والأعراف، والقواعد الشكلية والشرعية المتعامل بها دولياً، والتي تنظمها القوانين الداخلية لكل دولة"، وتكون الهجرة شرعية إذا توفرت فيها الشروط الآتية⁽³⁰⁾:

1. أن يحمل المهاجر جواز سفر، وفي حال عدم امتلاك الجواز، فأى وثيقة مرور تمكنه من التنقل بين الدول.

2. ألا يكون المهاجر ممنوعاً من السفر والخروج من دولته لأسباب قانونية.

3. ضرورة حصول المهاجر على رخصة أو إذن شرعي للدخول إلى الدولة التي يرغب بالهجرة إليها.

4. أن يقوم المهاجر بالدخول من الأماكن المسموح بها والمحددة. أما الهجرة غير الشرعية فتعني "أولئك المهاجرين غير الملتزمين بالشروط القانونية المتعلقة بدخولهم وإقامتهم في الدول المهاجر إليها، أو المهاجرون العابرون إلى دولة تكون ممراً للوصول إلى دولة أخرى"⁽³¹⁾، ومنهم من عرفها بأنها "ظاهرة تعني اجتياز الحدود دون موافقة دولة الأصل ودولة المقصد"⁽³²⁾، وقد عرّفت منظمة الأمم المتحدة الهجرة غير الشرعية بأنها "دخول غير مقنن لفرد من دولة إلى أخرى عن طريق البر أو الجو أو البحر، ولا يحمل هذا الدخول أي شكل من تصاريح الإقامة الدائمة أو المؤقتة، كما تعني عدم احترام المتطلبات الضرورية لعبور حدود الدولة"⁽³³⁾.

وينتهج المهاجرون غير الشرعيين أشكالاً متعددة للدخول أو التسلل إلى بلد الاستقبال، فمنهم من يستعمل اللجوء إلى دولة أخرى في أثناء الأزمات أو الحروب ولا يعود إلى بلده بعد انتهائها فيصبح وجوده حينها غير شرعي، ومنهم من يقوم بالدخول بموجب رخص عمل، ولا يتم تجديدها بعد انتهاء صلاحيتها، فيصبح وجوده غير قانوني، لذا يؤدي ذلك إلى سلبيات تتمثل في البحث عن الأعمال غير المشروعة كتجارة المخدرات مثلاً، أو قد يعتمد بعضهم على استعمال وثائق مزورة كتزوير الهويات وجوازات السفر للتسلل وعبور الحدود البرية أو البحرية، أو قد ينتهك بعض المهاجرين قواعد الزيارة أو غرض الدراسة للبقاء بطريقة غير قانونية في دولة الاستقبال⁽³⁴⁾.

رابعاً: الهجرة القسرية (Forced Displacement)

تعرف الهجرة القسرية بأنها واحدة من أشكال الانتقال الجغرافي للسكان تحدث في مناطق عديدة من العالم لأسباب شتى، طبيعية أو اقتصادية أو سياسية أو دينية قاهرة، يترتب عليها تغيير محل الإقامة بصورة مؤقتة أو دائمة، وفي الهجرة القسرية لا تقتصر العوامل الدافعة على عامل واحد فقط، وإنما قد تسهم الدولة أو المؤسسات الاجتماعية الأخرى في هذه العملية، ولا بد من التفريق بين الهجرة القسرية والهجرة الإجبارية والاضطرارية، ففي الأولى يكون الأشخاص المعنيون لا يمتلكون أي سلطة في اتخاذ القرار أو البقاء، أما الثانية، فإن الأشخاص يمتلكون مثل هذه السلطة، ولكنهم يميلون إلى الهجرة تحاشياً لكثير من المخاطر التي قد تترتب على اتخاذ القرار

بالبقاء بسبب الظروف الاقتصادية والاجتماعية، والسياسية القاهرة، التي تجعل الشخص مضطراً إلى الهجرة⁽³⁵⁾.

ومع غياب تعريف قانوني موحد للهجرة القسرية، فإن جهوداً تبذل من المجتمع الدولي بغية التوصل إلى مثل هذا التعريف، فقد عرفت الفقرة (17) من التقرير التحليلي للأمين العام للأمم المتحدة عام 1992 بشأن النازحين قسراً داخل دولهم بأنهم "الأشخاص الذين أُجبروا على الفرار بأعداد كبيرة من مساكنهم على نحو مفاجئ وغير متوقع نتيجة لنزاع مسلح، أو اضطرابات داخلية، أو انتهاكات مستمرة لحقوق الإنسان، أو كوارث طبيعية، أو من صنع الإنسان وما زالوا على إقليم دولهم"⁽³⁶⁾.

ويعرّف بعض الفقهاء القانونيين التهجير القسري بأنه "نقل السكان المدنيين من وإلى أماكن غير أماكنهم الأصلية، أو هو إبعاد المدنيين من منطقة محتلة إلى منطقة أخرى، وبعّد الإبعاد داخلياً إذا نقل الأشخاص المرحلون إلى موقع آخر في البلد نفسه"⁽³⁷⁾، في حين يميز بعض الفقهاء بين الترحيل والنقل القسري، ويرون الترحيل يكون بالنقل إلى ما وراء حدود الدولة، أما النقل القسري، فيتم ضمن إقليم الدولة نفسها⁽³⁸⁾، في حين يرى آخرون أن مفهوم التهجير وتحديد معناه يختلف في حالة النزاعات المسلحة الدولية عن حالة النزاعات المسلحة الداخلية، ففي الحالة الأولى يعرفه بأنه "عمليات النقل القسرية الفردية أو الجماعية وترحيل الأشخاص المقيمين في المناطق المحتلة إلى أراضي سلطة الاحتلال أو الأراضي التابعة لأي دولة أخرى، سواء أكانت محتلة أم لا بصرف النظر عن الوقائع"⁽³⁹⁾، أما الحالة الثانية فهي عبارة عن "إجبار مجموعة من السكان تقيم بصورة قانونية على أرضها على الانتقال إلى منطقة أخرى ضمن الدولة نفسها أو خارجها بناء على منهجية وتخطيط وإشراف الدولة أو الجماعات التابعة لها، أو جماعات أخرى أقوى في مسعى للتطهير يقوم على أساس التمييز العرقي أو الإثني أو القومي أو الديني، أو حتى التوجه السياسي في تلك المنطقة التي يتم إبعاد السكان منها"⁽⁴⁰⁾.

ويمكن تعريف الهجرات القسرية المهندسة (أو الإكراه القائم على الهجرة)، على أنها تلك التحركات السكانية عبر الحدود التي يتم إنشاؤها أو التلاعب بها عمداً من أجل الحصول على تنازلات سياسية، أو عسكرية، أو اقتصادية من دولة أو دول مستهدفة، والأدوات المستخدمة للتأثير في هذا النوع من الإكراه لا يحصى ويتنوع، ذلك أنهم يديرون السلسلة الكاملة من الإجبار على

السماح بتوظيف التهديدات العدائية، واستخدام القوة العسكرية مثل الحروب الأهلية البوسنية، أو من خلال عرض الحوافز الإيجابية، وتوفير الحوافز المالية، كما عرضتها الولايات المتحدة على الفيتناميين الشماليين في المدة من 1954 - 1955 في أعقاب حرب الهند الصينية الأولى، أو الفتح المباشر للحدود المغلقة عادة، كما حدث من رئيس ألمانيا الشرقية (إريك هونيكير) في أوائل الثمانينيات، وكثيراً ما يتم التعامل مع الهجرة القسرية، ولكن ليس دائماً، في سياق التدفقات السكانية الخارجية التي يتم إنشاؤها بشكل استراتيجي من أجل أسباب أخرى، وفي الواقع، هي تمثل مجموعة فرعية واحدة فقط من فئة أوسع من أحداث تعتمد جميعها على خلق مثل هذه الأزمات، واستغلالها كوسيلة لأغراض سياسية وعسكرية، فضلاً عن البديل القسري، ويمكن لهذه الأزمات المقصودة أن تفعل ذلك، ويمكن تقسيمها بشكل مفيد حسب الأهداف التي يتم الاضطلاع بها، والهجرات المصممة لنزع الملكية، هي تلك التي يتم فيها الهدف الرئيس هو الاستيلاء على الأراضي أو الممتلكات لمجموعة أو مجموعات أخرى، أو القضاء على المجموعة (المجموعات) المذكورة كتهديد إلى الهيمنة العرقية والسياسية أو الاقتصادية، وهذا يشمل ما يعرف عادة بالتطهير العرقي، والهجرات الخارجية المهندسة، هي تلك الهجرات المصممة إما لتعزيز موقف سياسي محلي عن طريق طرد المنشقين السياسيين وغيرهم من المهاجرين (الخصوم المحليين)، أو لإزعاج أو زعزعة استقرار الحكومات الأجنبية، وأخيراً، الهجرات المهندسة العسكرية هي تلك التي تتم، عادةً في أثناء النزاع المسلح، للحصول على ميزة عسكرية ضد الخصم - عبر تعطيل أو تدمير قيادة وسيطرة الخصم، أو الخدمات اللوجستية، أو قدراته على الحركة - أو لتعزيز هيكل القوة الخاصة بالخصم، من خلال الحصول على أفراد أو موارد إضافية، وغالباً ما تكون الهجرة القسرية جزءاً لا يتجزأ من الهجرة الجماعية المصممة استراتيجياً لنزع الملكية أو التصدير أو العسكرة⁽⁴¹⁾.

في الواقع، تم استعمال أكثر من أربعين مجموعة من النازحين ببادق في ما لا يقل عن ست وخمسين محاولة منفصلة للهجرة القسرية، منذ ظهور اتفاقية الأمم المتحدة للاجئين عام 1951، والتي تم فيها التصديق على القواعد الدولية المتعلقة بحماية الفارين من العنف والاضطهاد، وحينها فقط أصبحت الهجرة واللاجئين "مسألة سياسية عليا"، لا سيما بعد تزايد أعداد المهاجرين واللاجئين المتأثرين بهذه الإجراءات القسرية⁽⁴²⁾.

ليس من السهل التمييز بين الهجرة الطوعية والقسرية، وبالتالي تصنيف المهاجرين وطالبي اللجوء بدقة، فدوافع الحركة الدولية تلعب فيه عوامل مختلطة ومتنوعة دورًا بما في ذلك الجهود المبذولة لتحسين الوضع الاقتصادي والمعيشي للفرد، والبحث عن الحماية في حالة الحرب أو انعدام الأمن أو الاضطهاد الصريح، ومع ذلك، فإن هذا لا يعني أن هجرتهم طوعية، فمثلًا المهاجرون واللاجئون الأفغان يعبرون عن مدى اختلاط الدوافع والظروف، فهناك أوضاع غير واضحة على الأرض يصعب تقنينها ووضعها في سياقات مرتبة تتوافق مع سياسات الهجرة وطلب اللجوء التي تم وضعها في أوروبا وأمريكا الشمالية، وهذا يفترض أنه يمكن أن يكون هناك خط واضح يفصل بين الذين أُجبروا على الفرار من الاضطهاد أو الحرب، وأولئك الذين اختاروا الهجرة على أمل بناء حياة أفضل لأنفسهم ولعائلاتهم، والواقع أن غموض التمييز بين المهاجرين واللاجئين أصبح واضحًا في حالة الهجرة الناجمة عن البيئة، فمثلًا الهجرة من مناطق جزر المحيط الهادئ وخطر اختفائها بسبب تغير المناخ وارتفاع منسوب مياه البحر، فإن هناك ثغرات قانونية وسياسية في تعريف المهاجرين/اللاجئين البيئيين، وماذا يحدث للأشخاص الذين يصبحون عديمي الجنسية عند الهجرة واللجوء لأن بلادهم قد اختفت؟ هل يمكن أن يكون هناك شيء مثل النقل القسري للمجتمع؟ بسبب فقدان الأمن البشري أو بسبب الظروف البيئية المتغيرة؟ وما المسؤولية الأخلاقية والسياسية للدول المجاورة؟⁽⁴³⁾.

وتشير هذه المعضلات إلى الحاجة إلى إدارة فعالة للهجرة القسرية واللجوء، وضرورة الحوكمة العالمية للهجرة القسرية، التي تؤدي إلى نمو وتوسع المنظمات الدولية التي تنظم اللجوء على مستوى العالم، وإنشاء نظام عالمي للاجئين، وهناك مفهومان أساسيان في هذا المجال: اللجوء وتقاسم الأعباء، وبالفعل، هنا مرة أخرى يصبح من الواضح أن دول الشمال العالمي ودول الجنوب لديهما مفاهيم مختلفة جذريًا بشأن معنى اللجوء، وتقاسم الأعباء، وكيف ينبغي عليهم القيام بذلك، وهناك معضلتان أساسيتان بالنسبة للحكم على الهجرة القسرية في المستقبل، لا سيما من يجب تضمينه في أنظمة الحماية الدولية (على سبيل المثال، هل سيتم إدراج النازحين داخليًا أم لا؟)، وكيفية القيام بذلك، ويتعرض إطار المساعدة الإنسانية الحالي لانتقادات شديدة لفشلهم في توفير حلول مستدامة تؤدي إلى الاندماج المحلي، أو إعادة التوطين، أو العودة إلى الوطن، وإدانة الأوضاع المؤقتة من الأمن والمأوى وتوفير الغذاء⁽⁴⁴⁾.

هذا وتتعدد إشكال الهجرة القسرية تبعاً للظروف المسببة لها، والتي تحدد طبيعة كثافتها واتجاهاتها المكانية ومستوى انتقالها الجغرافي، ولذا يمكن تصنيفها على نوعين⁽⁴⁵⁾:

1. الهجرة القسرية الخارجية: وتعني انتقال السكان المهاجرين واجتيازهم الحدود الدولية، وتحدث حينما يشعر السكان بوجود اضطهاد وعدم مساواة أو ضغط على حريتهم، أو لمطاردتهم بسبب اعتناقهم أفكار معينة، وربما لتوقعهم حدوث ذلك نتيجة لتغيير نظام الحكم في البلاد.

2. الهجرة القسرية الداخلية: تعد من أهم الحركات المكانية للسكان، وتعرف على أنها تغيير دائم لمكان الإقامة من بيئة إلى أخرى، بقصد الاستقرار في بيئة جديدة، وتحدث بصورة خاصة نتيجة مظاهر العنف والاضطهاد الطائفي في بلدان ذات التنوع الإثني والعرقي والديني، والتي تعد من أخطر أنواع الهجرة لما يترتب على أساسها من آثار اقتصادية وديموغرافية واجتماعية كبيرة، لا تقتصر على منطقة الأصل، بل حتى على منطقة الوصول.

وعلى العموم؛ فإن الهجرة القسرية تتصف بمجموعة من الخصائص⁽⁴⁶⁾:

1. إنها هجرة جماعية أكثر من كونها فردية، وهي تشمل الفئات العمرية جميعاً للسكان.
2. إنها هجرة إجبارية وليست اختيارية تحدث لظروف قاهرة خارجة عن إرادة السكان، فظروف العنف والتمييز الطبقي تدفع الإنسان تلقائياً إلى النفور ومغادرة منطقة الأصل إلى مناطق تؤمن له السكن الآمن.

3. إنها هجرة عشوائية غير منظمة تخضع بصورة تامة للمؤثرات الخارجية.

ومن الممكن تمييز الهجرة القسرية عن اللجوء من خلال النقاط الآتية⁽⁴⁷⁾:

1. المكان: يكون التهجير القسري للأشخاص في داخل دولهم أو خارجها، بينما يكون اللجوء خارج إقليم الدولة.

2. الإكراه: يكون التهجير القسري بإجبار السكان الأصليين على ترك أماكن سكنهم بالقوة، أما اللجوء فلا يوجد إكراه.

3. الأسباب: يكون التهجير القسري بسبب التمييز في العرق أو الدين أو السياسة، بينما اللجوء يكون سببه الاضطهاد، وعلى الأغلب من السلطة الحاكمة أو حالة إنسانية.

4. الأطراف الفاعلة: التهجير القسري تقوم به جماعة ضد جماعة، أما اللجوء فإنه يعتمد على السلطة الحاكمة أو البيئة أو الطبيعة، تؤثر في جماعة أو شخص واحد.
5. المعاملة: التهجير القسري لا تكون لهم معاملة خاصة في أماكنهم التي يتم نقلهم إليها، بينما اللاجئ يتمتع بمعاملة خاصة ومقررة في موثيق دولية.

أما العلاقة بين التهجير القسري والنزوح، فقد تتشابه الظروف الإنسانية التي يعيشها النازحون قسرياً مع الظروف التي يعيشها اللاجئون، إلا أن الاختلاف بينهما يكمن في السبب الذي دعا الأشخاص للنزوح، فضلاً عن مسألة عبور حدود إقليم الدولة، إذ عرفت وثيقة المبادئ التوجيهية المتعلقة بالنازحين قسرياً "الأشخاص أو المجموعات من الأشخاص الذين أُجبروا أو اضطروا لمغادرة منازلهم وأوطانهم أو أماكن إقامتهم المعتادة من أجل تجنب آثار النزاع المسلح أو الكوارث الطبيعية أو التي من صنع الإنسان، والذين لم يعبروا حدود البلاد المعترف بها دولياً"⁽⁴⁸⁾.

وقد عرّف قانون وزارة الهجرة والمهجرين العراقية رقم 21 لسنة 2009 النازحين على أنهم "النازحون هم العراقيون الذين أكرهوا أو اضطروا للهرب من منازلهم أو تركوا مكان إقامتهم المعتاد داخل العراق لتجنب آثار نزاع مسلح، أو حالات عنف عام، أو انتهاك الحقوق الإنسانية، أو كارثة طبيعية أو بفعل الإنسان، أو جراء تعسف السلطة، أو بسبب مشاريع تطويرية"⁽⁴⁹⁾.

خامساً: هجرة العقول (أصحاب الكفاءات)

تحاول العديد من الدول المتقدمة أن تجتذب الطلاب المتفوقين الذين استخدموا أصلاً الموارد المالية لبلدانهم الأصلية في تفوقهم، وتعد هذه الحركة من الطلاب هجرة عالية المهارات، إذ تقدم البلدان المضيفة حوافز منها الإقامة الدائمة أو طويلة الأجل لجذب هؤلاء الطلاب، وكانت هجرة ذوي المهارات العالية أحد الموضوعات التي نوقشت بشدة في سبعينيات القرن العشرين تحت عنوان واسع من "هجرة الأدمغة"، وذلك في سياق سياسات الهجرة الانتقائية للدول المتقدمة لجذب والحفاظ على هجرة ذوي المهارات العالية، ومع ذلك، فإن تعريف هجرة ذوي المهارات العالية يظل مصطلحاً غامضاً وغير محدد المعالم، إذ يتم تعريف المهاجرين ذوي المهارات العالية على أنهم محترفون عادةً ولديهم شهادة جامعية في مجالهم، غالباً في العلوم أو التكنولوجيا أو الهندسة أو الطب، فضلاً عن ذلك فقد تم تصنيف بعض فئات العمال كمهاجرين ذوي مهارات عالية، ومنهم

الفنيون، ورجال الإطفاء، والمهنيون الذين يعملون غالبًا في قطاع الرعاية الصحية أو التعليم، فضلاً عن الاستشاريين، وخبراء التطوير الوظيفي، والكهنة والمبشرين، والفنانين، والرياضيين، ورجال الأعمال، والأكاديميين والباحثين، والعسكريين⁽⁵⁰⁾.

إن هجرة العمال ذوي المهارات العالية لها العديد من التأثيرات الواضحة في الاقتصاد، ومن خلال أدوارهم المختلفة، يعمل المهاجرون ذوو المهارات العالية على توسيع الإمكانيات الإنتاجية للاقتصاد الذي يقيمون فيه، وبالتالي زيادة معدل نمو إنتاجية العامل الإجمالي، كما أن هجرة ذوي المهارات العالية يسهم في تعزيز القدرة التنافسية الدولية، وجذب رؤوس الأموال الأجنبية إلى البلاد، من خلال تعزيز توريد عمال العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات، وتضيف الهجرة ذات المهارات العالية العمال إلى القوى العاملة التي تميل إلى دفع ضرائب أكثر مما تحصل عليه من المنافع العامة (المأخوذة من الخزنة العامة في شكل تحويلات الدخل، والمزايا الطبية، والتكاليف التعليمية، وغيرها)، ومن خلال زيادة نسبة العمال ذوي المهارات العالية إلى العمال الأقل مهارة، فإن معدل الطلب على هجرة العمال ذوي المهارات المنخفضة تزداد، وبالتالي زيادة فرص العمل والأرباح، وهذا له تأثير في الحد من الفقر، في الوقت نفسه، قد يزعم بعضهم أن الهجرة واسعة النطاق التي تتطلب مهارات عالية تؤدي إلى الكساد في أجور العمال ذوي المهارات العالية، وبالتالي حوافز للعمال المواطنين الأصليين⁽⁵¹⁾.

ولا بد من الذكر أن هجرة العقول والكفاءات يكون سببها، في الغالب، أن الدول النامية لا تعطي الدعم والتشجيع للمتميزين من أبنائها، الأمر الذي يجعل الأخير بين قبول الواقع والتكيف معه، أو الهجرة إلى الدول الصناعية المتقدمة التي تقدم مغريات كبيرة لتلك العقول والكفاءات، وهذه الهجرة تكون واضحة في البلدان غير المستقرة سياسياً أو البلدان الفقيرة، فالاستقرار السياسي والمستوى الاقتصادي الجيد من أهم العوامل التي تساعد في الحد من هجرة تلك العقول، ونلمس تلك الهجرة من البلدان العربية والهند وباكستان والدول الأفريقية نحو بريطانيا وفرنسا وألمانيا والولايات المتحدة الأمريكية⁽⁵²⁾، وخير مثال أن 97.5% من المهاجرين الصوماليين من أصحاب الشهادات العالية⁽⁵³⁾.

وبشكل عام ربما يمكن لنا القول، إن الهجرة أياً كان نوعها وسببها قد أسهمت في عملية التنمية البشرية، وأسهمت في تطور المجتمعات، وفي نقل وامتزاج الثقافات والحضارات، وأثرها

سيكون واضحاً مستقبلاً على البلدان المصدرة والبلدان المستقبلة، سواء في موضوع تحويلات المهاجرين المالية إلى أوطانهم⁽⁵⁴⁾، أو في نقل المعارف والخبرات إليه من خلال عملية التبادل التجاري والمشاريع الاستثمارية المشتركة التي يؤسسها المهاجرون⁽⁵⁵⁾، وعلى الرغم من القيمة المالية لتحويلات المهاجرين، إلا أن هجرة العقول غدت مشكلة اجتماعية، فعلى سبيل المثال شهدت المنطقة العربية في العقود الثلاثة الأخيرة زيادة بهذا النوع من الهجرة، لأن طبيعة الحياة الغربية⁽⁵⁶⁾، والتطور العلمي والأكاديمي والمنح والزمالات الدراسية وفرص العمل التي تلائم مستواهم العلمي، كل ذلك كان عامل جذب للشباب، فأكثر من نصف الطلبة العرب الذين يكملون دراستهم العليا في خارج بلادهم لا يعودون إليها⁽⁵⁷⁾، فالعامل الاقتصادي حيث الأجور المنخفضة، وارتفاع معدل البطالة سبب أساس في تلك الهجرة⁽⁵⁸⁾.

إن هجرة العقول تمثل خسارة في رأس المال البشري بالنسبة للدول النامية المصدرة لذلك

النوع من الهجرة، ويمكن حصر أسباب هجرة العقول إلى البلدان المتقدمة في ما يأتي:

1. بسبب عوامل الطرد والجذب، والعوامل الاجتماعية والثقافية والسياسية والأمنية⁽⁵⁹⁾.
2. انخفاض مستوى الأجور لأصحاب الكفاءات العلمية⁽⁶⁰⁾.
3. فقدان الترابط بين التعليم والتنمية في البلدان النامية⁽⁶¹⁾.
4. فقدان الاستقرار السياسي والاجتماعي، فتكون الهجرة الحل لأصحاب الكفاءات العلمية من أجل الحصول على الحرية والاستقرار⁽⁶²⁾.
5. عوامل شخصية وعائلية.
6. ما تعانيه مؤسسات الدولة من سوء في أنظمتها، فضلاً عن التشريعات التي تقف حاجزاً من دون المحافظة على الكفاءات العلمية⁽⁶³⁾.
7. المنح والزمالات التي تمنح للطلبة المتفوقين، الأمر الذي يجعلهم ينسجمون مع الحياة الغربية، ويرفضون العودة لبلدانهم الأصلية.
8. عدم وجود عناية وتقدير للعلماء، فضلاً عن عدم توفر فرصة عمل لبعض الاختصاصات كعلماء الذرة والصواريخ⁽⁶⁴⁾.
9. الحرمان من وسائل العيش الكريم من ماء وكهرباء ورعاية صحية، لا سيما في الدول العربية الفقيرة غير النفطية⁽⁶⁵⁾.

10. عوامل الجذب في الدول المتقدمة التي تتبنى سياسة انتقائية لاجتذاب أصحاب المهارات العلمية، من توفير وسائل البحث العلمي، والتمويل المالي للمشاريع البحثية، فضلاً عن الضمانات الصحية والاجتماعية، والأجور المرتفعة التي توفر الرفاه المالي والحياة المستقرة⁽⁶⁶⁾.

سادساً: علاقة الهجرة باللجوء

بدأ المجتمع الدولي يولي اهتمامه بقضايا اللاجئين بعد الحرب العالمية الأولى، ولكنه لم يفلح بوضع سياسة متناصفة وفعالة لصالح اللاجئين إلا بعد إقرار الاتفاقية الخاصة باللاجئين في 28 تموز 1951، وبروتوكولها المؤرخ في 31 كانون الثاني 1967، إذ ينصرف مفهوم اللاجئ (Refugee) على كل شخص لديه "تخوف له ما يبرره من التعرض إلى الاضطهاد لاعتبارات ترجع إلى عرقه أو دينه أو جنسيته أو انتمائه لعضوية فئة اجتماعية معينة، أو آرائه السياسية خارج دول إقامته، وغير قادر أو لا يريد بسبب ذلك التخوف أن يستظل بحماية دولته، أو كل شخص لا يتمتع بجنسية ويوجد خارج دولة إقامته المعتادة بسبب تلك الظروف، ولا يستطيع أو غير راغب بسبب هذا التخوف أن يعود إلى تلك الدولة"⁽⁶⁷⁾، وبالرغم من مرور أكثر من سبعين عاماً على توقيع الاتفاقية إلا أن وضع المهاجرين لا يزال يواجه صعوبات متعددة تتمثل في التوفيق بين التزامات الدول بموجب الاتفاقية والمشكلات الناجمة عن الطابع المختلط بين الهجرة وإساءة استخدام حالة اللجوء، وزيادة تكلفة اللجوء، وتزايد حالات التهريب والاتجار بالبشر، وارتباط ذلك بالجريمة⁽⁶⁸⁾، وقد شهدت الآونة الأخيرة تراجعاً كبيراً في فرص الهجرة النظامية، ما جعل الكثير من غير اللاجئين يحاولون دخول الدول عن طريق اللجوء، لا سيما أن هذا هو المنفذ الوحيد المشروع لدخول الدول والبقاء فيها، لذلك تطالب الدول بضرورة تحسين فهم وإدارة العلاقة بين اللجوء والهجرة بالقدر الذي ينسجم مع ولاية المفوضية بغية إسباغ الحماية والرعاية الدولية لمن يستحقها، وفي الوقت نفسه ينبغي على تلك الدول تمكين الراغبين في الهجرة من الحصول على خيارات أخرى غير استخدام بوابة اللجوء، حتى لا يقع راغبي الهجرة في مشكلة الاتجار بالأشخاص، وأباطرة التهريب البشري⁽⁶⁹⁾.

الجدير بالذكر أن الإجراءات التي تتخذها بعض الدول لمناهضة الهجرة غير القانونية قد تمنع بعض اللاجئين من الحصول على الحماية الدولية، ولا شك أن مشكلات اللجوء والهجرة

أصبحت واحدة من أكثر القضايا إلحاحًا، والتي واجهت المجتمع الدولي طوال تاريخه، ومما تقدم يتضح أن هناك علاقة وطيدة بين الهجرة غير الشرعية واللجوء.

سابعًا: العلاقة بين المهاجرين ومجتمعاتهم الأصلية والمستقبلية

إن المهاجرين يرتبطون بمجتمعاتهم الأصلية في شبكات معقدة تشمل العائلة، وعلاقات الصداقة، وتقوم على أشكال التبادل الاجتماعي والاقتصادي، وتوسيع حجم السكان المتأثرين بالهجرة، بغض النظر عن حالة هجرتهم، وهذا يعني أن العديد ممن يبقون في مجتمعاتهم الأصلية يعتمدون على تدفقات المواد والأموال والمعلومات التي يرسلها المهاجرون في شكل مساعدات مالية واجتماعية (التحويلات المالية)⁽⁷⁰⁾.

إن سلوك الدولة المرسله يتأثر بالسياق المحلي والدولي، وعادة ما يتم التركيز في المقام الأول على المهاجرين وشبكاتهم وسلوكهم، وفي إطار اهتمام الدولة بالمغتربين، أوجز بوبوك (Baubo'ck) ما أسماه "الأدوات الثلاث": "رفع مستوى رأس المال البشري، والتحويلات المالية، وممارسة الضغط السياسي على حكومات البلدان المستقبلية"⁽⁷¹⁾، وبالمثل، حدد إيتزيغسون (Itzigsohn) ثلاثة مصالح للدولة في تطوير هذا المجال السياسي العابر للحدود الوطنية: ضمان تدفق التحويلات المالية، وتشجيع الاستثمار من المهاجرين، وتعبئة دعم المهاجرين كمجموعات ضغط في البلد المضيف⁽⁷²⁾، أما ماهلر (Mahler) فنناقش محاولات الدول التي لديها جاليات كبيرة في الشتات لتعبئة مختلف أطراف المجتمعات نيابة عن مواطنهم، ويستخدم الأمثلة التي توضح ذلك كلاً من الحجج الاقتصادية وحجج الضغط⁽⁷³⁾، وأخيرًا فإن ليفيت (Levitt) يناقش الحجج الاقتصادية لتحفيز الدول من خلال جماعات الضغط، لإظهار الحداثة، والديمقراطية أو التنمية أو السلطة لمواطنيها في الخارج⁽⁷⁴⁾، وهذه الحالة لا تنطبق مع الحالة العراقية، إذ لا يوجد تقريبًا تواصل بين الحكومات العراقية والمهاجرين العراقيين في الخارج، كون أولئك المهاجرين في الغالب من المعارضين السياسيين، والذين لا تربطهم أي صلة مع الحكومات المختلفة.

فيما يتعلق بالاندماج المستمر للمهاجرين في المجتمع الجديد (المجتمع/ النظام السياسي)، وبعيدًا عن تجاهل الدولة المرسله، فإن احتمالات الاستيعاب، مع تزايد أعداد المغتربين، قد تشكل في الواقع قوة دافعة أساسية وراء اهتمام الدولة المتزايد بالمهاجرين، لا سيما موضوع السيطرة على المهاجرين العابرين، مع ملاحظة جهود الحكومات الوطنية من خلال حملات كاملة مصممة

لإضفاء الطابع المؤسسي، والسيطرة على العلاقات العابرة للحدود الوطنية، وبعبارة أخرى، فإن الدولة الأصلية حريصة على الحفاظ على إعادة تأكيد التأثير على موارد هؤلاء الأشخاص، أو على هؤلاء الناس كموارد، وفي الوقت نفسه، فإنه لا يمكن تجاهل الدولة المضيفة، فالمبادرات، سواء أكانت صادرة عن الدولة أم المجتمع المدني في البلد المستقبل، قد تهدف إلى التعافي وتجسيد هوية وطنية أسطورية، وهكذا، لن تتشكل استجابات الدولة المرسله فحسب من القوى في المجتمع المستقبل التي تعزز اندماج المهاجرين، ولكن أيضاً من تلك المجموعات التي تدعو إلى تهميش المهاجرين، وهي ظاهرة ويبدو أن النزعة العابرة للحدود الوطنية تتجاهلها إلى حد كبير، ذلك أن فهم الهجرة والحياة العابرة للحدود الوطنية يكمن في الافتراضات المتعلقة بالانفصال بين الدولة المرسله والمستقبله، والعضوية الحصرية في أحدهما أو الأخرى؛ من ناحية أخرى، إن نموذج ما بعد القومية يعاني من قصور أيضاً من حيث أنه يهمل الحفاظ على المحلية والعرقية والهويات الوطنية المرتبطة بالوطن الأم⁽⁷⁵⁾.

وقد تلعب التطورات في النظام السياسي الداخلي أيضاً دوراً في تغيير تصورات الدولة أو الاهتمام بالجاليات الأجنبية، فإن التحرك نحو أنظمة سياسية أكثر انفتاحاً أو تشاركية بعد سنوات من الاستبداد قد تجعل المغتربين مصادر دعم محتملة (سياسية ومالية) للقوى السياسية الجديدة أو الصاعدة، في مثل هذه الحالات يمكن للمرء أن يتوقع ظهور النظام/ الحكومة الجديدة وقدره المؤسسات على تسخير هذه القوة، فضلاً عن ذلك فالتغيرات الجارية قد تحفز المغتربين أنفسهم على البحث للعب دور في الأحداث أو تعزيز التغيير في الوطن⁽⁷⁶⁾.

لطالما كانت مجتمعات المغتربين بمثابة أماكن لجوء السياسيين المنفيين، سواء أكانت الدولة المستقبلية نظاماً سياسياً أكثر انفتاحاً، وتسمح بوجود المعارضة، أو لأنها تسعى إلى معارضة الدولة المرسله أو زعزعة استقرارها، وقد يجد المغتربون تنظيمًا مثيراً، وجمع الأموال، وتأمين الأرض (القواعد) في الخارج، ونتيجة لذلك، قد تقرر الدولة المرسله تعزيز المؤسسات القائمة، مثل السفارات والقنصليات وتوسيع أنشطتها لتشمل المراقبة الفعالة، أو قد تقرر إنشاء مؤسسات جديدة للقيام بالمهام ذات الصلة، ولذلك، قد تستنتج الحكومة، أن النهج الصحيح بدلاً من مجرد مراقبة المجتمعات في الخارج، قد يتضمن هذا النهج إنشاء فروع للحزب الحاكم، أو المبادرة الثقافية أو غيرها من المعلومات الموجهة والبرامج والأنشطة، التي تهدف إلى تقديم صورة معينة عن نظام

الدولة، ويمكن فهم وظيفة هذه الأنشطة كونها ذات صلة بالدعاية إلى حد كبير، وتهدف إلى حشد الناس داخل إطار عمل مؤسسة معتمدة، أو قد يكون جزءًا من سياسة خفية للترهيب من خلال إظهار السلطة في الخارج⁽⁷⁷⁾.

إن بعض الدول تتجاهل المواطنين الذين يقيمون لفترات طويلة في الخارج والذين، في بعض الحالات، يصبحون مواطنين في دولة أخرى، وأن العديد من المهاجرين هم كذلك من الناس الساخطين سياسيًا أو اقتصاديًا، فأولئك الذين لم يتمكنوا من العثور على عمل مناسب في البلد، ومن ثم اختار أو شعر بأنه مضطر للذهاب إلى مكان آخر لبناء حياة كريمة، فترى بعض الدول أنه لماذا تسعى إلى الاستمرار في التمسك بمثل هؤلاء الناس كمواطنين؟

ويبدو أن الانقسام الخارجي أساس للغاية بالنسبة للسيادة في المسائل المتعلقة بالحفاظ على العلاقات مع المواطنين في الخارج؟ هذه الأسئلة تتداخل مع السؤال عن السبب الذي تنشئ الدول مؤسسات مرتبطة بالمغتربين، ولكن هنا نركز على العناصر التفسيرية من حيث صلتها بمبدأ السيادة، وهناك أربعة تفسيرات محتملة، الأول: هو المفهوم من النظرية السياسية الحديثة للسيادة الشعبية، وأن الشعب نفسه هو الذي يشكل أساس السيادة، وإذا كانت هذه الفكرة مركزية بالنسبة لشرعية الدولة المرسل، إذن الالتزام برعاية احتياجات أولئك الذين قد يكونون داخل المجتمع السياسي، ولكن خارج الكيان الإقليمي قد يبدو واضحًا، وبشكل أعم، فهي ضمنية في السيادة، خاصة منذ ظهور دولة الرفاهية الحديثة هو التزام الدولة بما يجب أن تفعله، كما أن جزءًا من قوة الدولة يستمد من الطريقة التي يُنظر بها إليها محليًا، ومن أعضاء آخرين في المجتمع الدولي، وجزء من سمعتها يعتمد على كيفية تعاملها مع مواطنيها والخدمات التي تقدمها والحقوق التي تمنحها، فتتضمن السلطة السيادية حماية المواطنين أو الاعتناء بهم، ليس فقط في الداخل، بل أيضًا في الخارج، كما أن الهجرة واسعة النطاق وحق التصويت في الخارج لعدد كبير من مواطني بلد معين قد يصفون البلد المرسل بأنه، وفي أحسن الأحوال، غير كفوء، ومن المرجح أن يكون مؤثرًا على عدم وجود السيادة الداخلية، وعدم قدرة السلطات العامة على ممارستها بشكل فعال، وربما يكون الأمر أقل وضوحًا، ولكنه مهم أيضًا في هذا السياق صورة الجاليات في الخارج في عيون مضيفها، هل ينجح المهاجرون اجتماعيًا واقتصاديًا؟ وهل هم سكان/ مواطنون جيّدون للدولة المضيفة؟ هل يعرضون صورة إيجابية عن الدولة المرسل؟ قد تكون هيبة الدولة المرسل

مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالسياسة والتصورات التي تكون بمثابة إجابات لهذه الأسئلة، لدرجة أن تكون الدولة المرسله قادرة على تشكيل صورة مواطنيها بشكل إيجابي في الخارج، هذه الاعتبارات كلها تتعلق بالأسس الأخلاقية (وربما العرفية) لسلطة الدولة⁽⁷⁸⁾.

التفسير الثاني يتعلق بالتاريخ لا سيما حينما يوجد تغيير في النظام أو تحول النظام السياسي، فالحكومة قد تسعى إلى تصحيح أخطاء الماضي، وفي حالات أخرى، وحيثما أدت الظروف الاقتصادية إلى الهجرة، بسبب عدم التمكن من خلق فرص عمل في البلد، وفي كلتا الحالتين، قد يكون التواصل مع أولئك الذين غادروا ممكناً، ويكون وسيلة لإعادة تأهيل صورة الدولة في الداخل والخارج، ووضع أسس علاقة جديدة بين الدولة والمجتمع في المستقبل، أما الثالث فيتعلق بالأمن، فالجاليات المغتربة كانت في كثير من الأحيان مصدرًا للإثارة أو الدعم للمعارضة في الوطن، وقد تكون مراقبتهم جزءاً من استراتيجية حماية البلد، وهي جزء من السلطة القسرية للدولة، بينما يتمثل العنصر الرابع بالعامل الاقتصادي، فالحاجة والرغبة في تعبئة موارد المجتمعات في الخارج هو جزء من السيادة التي تتطلب الحق في الثروة، على الرغم من أنها موارد الفرد الخاصة، وجادل بعضهم ممن يكتب في مجال الاقتصاد العابر للحدود الوطنية بأن بعض الإجراءات التي اتخذتها دول عالم الجنوب إزاء مغتربيها هو جزء من عملية إعادة التفاوض بشأن مكانتها في الاقتصاد الدولي، وذلك لزيادة الإيرادات، ومحاولة لتأمين أو زيادة مستويات التحويلات في محاولة لتعزيز السيادة الاقتصادية للدولة، مع خيارات جديدة لإعادة تشكيل الدولة القومية من خلال الاقتصاد والتكامل الاجتماعي العابر للحدود الوطنية والعلاقات السياسية مع المواطنين في الخارج، وهذه هي العوامل الرئيسية التي تشكل رغبة الدول المرسله في الاستمرار لتأكيد سيادتها على رعاياها في الخارج، ومع ذلك لا بد من مراعاة اعتبار إضافي يتعلق بسيادة الدولة المستقبلية، ذلك أن إجراءات الدولة المرسله قد لا تسمح بها الدول المستقبلية، لأنه سيتم التعامل معها على أنها انتهاك لسيادتها الإقليمية من الدول المرسله التي تسعى إلى زيادة المشاركة مع المغتربين، لذلك قد تتخذ الخطوات التي تراها مناسبة ردًا على ذلك، إما دفاعاً عن سيادتها أو احتراماً لها⁽⁷⁹⁾.

لقد سهلت شبكة الإنترنت على المهاجرين البقاء على اتصال مع أوطانهم والمشاركة في سياسة الوطن، فدفعت تزايد الهجرة الدولية ثورة المعلومات والدمقرطة إلى عولمة السياسة الداخلية

العديد من الدول التي تشبه عولمة الاقتصادات القومية، مثلما قد يكون لدى الشركات نظام إنتاج متكامل مع المصانع ومرافق البحث في ولايات غير الولاية التي يوجد بها مقر الشركة، وقد يكون لأنظمة السياسية نظام سياسي مع مشاركين مهمين تنتشر في بلدان عدة غير دولة الوطن، فحينما تستخدم الشركات أجهزة الفاكس والإنترنت لتسويق منتجاتها على الصعيد العالمي، تتجاوز الحركات والأحزاب السياسية حدود الدولة في التنظيم وأنشطة جمع الأموال، إذ إن الإنترنت يوفر تواصلًا غير مكلف نسبيًا للتواصل الدولي، مع إمكانيات هائلة للتنظيم السياسي، وقد طور المهاجرون شبكات واسعة من وسائل التواصل الاجتماعي وصفحات الويب التي يتواصل من خلالها أفراد الشتات مع بعضهم بعضًا وكذلك مع الفاعلين السياسيين في الوطن، كما أن عولمة السياسة الداخلية هي جزء لا يتجزأ من الظاهرة الأكبر من سياسات الشتات والمجتمعات عبر الوطنية التي تشكلت من خلال الهجرة الحديثة أو السابقة، فقد أثر المهاجرون في الشتات على السياسة الداخلية والسياسات الخارجية لبلدانهم الأصلية في أنحاء العالم جميعًا، كما أصبح المهاجرون ناشطين سياسيًا في الدولة المضيفة التي هاجروا إليها في كثير من الأحيان من أجل التأثير في السياسات الخارجية للبلدان المضيفة لهم تجاه أوطانهم الأصلية⁽⁸⁰⁾.

ثامًا: سياسات الهجرة

إن سياسات الهجرة تهتم بالشروط التي تنظم وصول غير المواطنين إلى المؤسسات الاجتماعية الرئيسية مثل سوق العمل ودولة الرفاهية، وقوة الدولة وسلطتها تتمثل في قدرتها على تنظيم أمور غير المواطنين بعد وصولهم إلى أراضيها، في مؤشر مهم لسلطتها السيادية⁽⁸¹⁾. إن شرح سياسات الهجرة وعلى الرغم من أن المصطلح واسع جدًا، إلا أنه من الضروري التفكير في الطرق التي فكرت بها الدول الأوروبية في مسألة إدماج المهاجرين لأن هذا يقع في قلب النقاش بشأن العلاقة بين المهاجرين القادمين الجدد وأسرههم والأماكن التي ينتقلون إليها. فالمهاجرين يريدون أن يكونوا متميزين عن المجتمعات التي يعيشون فيها، ويمكن اعتبار أن تلك السياسات تعكس تحولًا نحو الاستيعاب، وبعيدًا عن فكرة أن التنوع يمكن أن يكون إيجابيًا في المجتمع، تمثل سياسات المهاجرين محاولة لإعادة تصور الحدود التنظيمية والمفاهيمية لمجتمع معين وخلق القدرات لضم أو استبعاد الوافدين الجدد، وهنا أيضًا يمكننا أن نرى كيف شكلت

الأشكال التي اتخذتها السياسات الوطنية والمحلية في عمليات إدماج المهاجرين، وتنشأ من هذا أربع نقاط هي (82):

1. إن غياب التكامل في المجتمع يؤدي إلى الاستبعاد الاجتماعي أو التفكك بدلاً من القدرة على قيام المجتمع المتكامل.

2. إن دمج المهاجرين مرتبط بمناقشة الاختلافات العرقية أو الإثنية أو الدينية أو الثقافية المفترضة للمهاجرين، وذلك يمكن أن يشكل عوائق أمام الاندماج، بدلاً من ذلك، يمكن أن تكون هناك وسائل لخلق مجتمع متعدد الثقافات، كما أن عدم المعرفة بالمجتمع الذي ينتقل إليه الإنسان، وعدم القدرة على التحدث باللغة يمكن أن يعيق الإدماج؛ فالاختلافات العرقية والدينية والثقافية يمكن أن تخلق فجوات اجتماعية بين الوافدين وبلدهم الجديد.

3. يميل المواطنون إلى التطلع إلى الدولة لضمان التكامل، فإذا لم تفعل الدولة ذلك أو لم تستطع، فيمكن أن يكون ذلك مشكلة شرعية للحكومات، في حين أن المناقشات بشأن اندماج المهاجرين تركز في كثير من الأحيان على العناصر العرقية والإثنية والثقافية المفترضة، فالسمات الدينية أو الثقافية للوافدين الجدد، قد تحد من قدرة الدول الأوروبية على تأمين الاندماج الاجتماعي للمهاجرين، فضلاً عن التحديات أمام دولة الرفاهية والعمل وتغيرات السوق التي يمكن أن تؤثر في قدرة الدولة على أداء هذا الدور.

4. محتوى ومعنى ممارسة المواطنة نفسها كمظهر من مظاهر إعادة تعريف التكامل وتغييره بسبب الهجرة، فالطرق التي يتم من خلالها فهم المهاجرين تختلف اختلافاً كبيراً، ففي بريطانيا وهولندا يشار إلى المهاجرين وأطفالهم على أنهم (أقليات عرقية)، وفي ألمانيا تم تعريف المهاجرين في الغالب على أساس أصلهم القومي (مثل الأتراك)، وفي فرنسا، رسمياً على الأقل، هناك تفضيل لعدم الحديث عن الأقليات المهاجرة على الإطلاق لأنها تتعارض مع فكرة "الجمهورية الفرنسية غير القابلة للتجزئة".

إن أحد أنجح المحاولات لتنظيم طلب اللجوء هو النظام الأوروبي لحماية اللاجئين الذي تطور في سياق الاتحاد الأوروبي، إذ تم البناء على اتفاقية جنيف لعام 1951، وبروتوكول عام 1967، وفي إطار الأمم المتحدة، قام الاتحاد الأوروبي بتطوير نظامه الإقليمي الخاص لحماية

اللاجئين، وهو بلا شك النظام الإقليمي الأكثر تطوراً على مستوى العالم، ويوفر نظام اللجوء الأوروبي المشترك (CEAS) تعريفات مشتركة لطلب اللجوء، والإجراءات والحقوق، وحتى تنظيم توزيع طالبي اللجوء داخل الاتحاد الأوروبي على أساس مبدأ البلد الآمن الأول (أول بلد آمن يضع طالب اللجوء قدمه فيه هو المسؤول عن تلقي والحكم على طلبه)، وعلى الرغم من ارتفاع مستويات التعاون والترابط، إلا أن الكثير من القضايا الشائكة تظل من دون حل داخل (CEAS)، وليس أقلها تقاسم الأعباء لطلبات اللجوء، ومواءمة إجراءات اللجوء في أنحاء المنطقة ودول الاتحاد الأوروبي⁽⁸³⁾.

إن فاعلية سياسات الهجرة هي قضية محل خلاف كبير، فبينما يجادل بعض العلماء بأن سياسات الهجرة كانت فعالة بشكل عام، يرى آخرون أن الجهود التي تبذلها الدول لتنظيم وتقييد الهجرة فاشلة في كثير من الأحيان، ويرى بعضهم بأن الهجرة الدولية مدفوعة بشكل أساس بعوامل هيكلية مثل اختلالات سوق العمل، وعدم المساواة في الثروة والفرص، والصراعات العنيفة والاضطهاد في بلدان الأصل، لذلك فسياسات الهجرة لها تأثير ضئيل بناءً على هذه العوامل، وقيود الهجرة ستغير في المقام الأول الطرق أو الأساليب التي يهاجر بها الناس⁽⁸⁴⁾.

بينما جادل علماء الهجرة سابقاً بأن القيود تجبر المهاجرين على الهجرة عبر طرق جغرافية مختلفة، لعبور الحدود بشكل غير قانوني أو لتجاوز مدة تأشيرات الدخول، فعلى الرغم من أن إجراءات تشديد اللجوء قد تمنع بعض طالبي اللجوء من القدوم، إلا أن مثل هذه السياسات تميل أيضاً إلى التأثير على اللاجئين بشكل غير مقصود لإجبار طالبي اللجوء على وضع غير قانوني، نظراً لأن الوصول إلى حماية اللاجئين أصبح أكثر تقييداً، فقد يختار طالبو اللجوء المرفوضون بدلاً من ذلك العودة إلى التخفي، مما يؤثر في سياسة اللجوء وفعاليتها⁽⁸⁵⁾.

إن سياسات التجنس بشكل كبير ولكنها لا تحدد كيفية المعاملة للمهاجرين، إذ قد يمنح التجنس حقوقاً وواجبات كاملة ومتساوية، لكنها قد لا تغير الطريقة التي يتم التعامل بها مع الناس في التعامل اليومي والخطابات العامة.

إن قضية الاندماج والهوية، لا سيما بالنسبة للمجتمعات المستقبلية للمهاجرين، لها الأثر الكبير في مختلف البنى السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، إذ تحمل حركة المهاجرين من بيئة إلى أخرى العديد من التأثيرات البنوية على البلدان المستقبلية، وهذا نتيجة طبيعية للتفاعل

الحاصل بين المهاجرين القادمين مع السكان الأصليين، ويمكن عدّ الاندماج نظامًا يقوم على تقوية العلاقات داخل النظام الاجتماعي، وتعزيزها عن طريق إدخال مجموعات جديدة إلى النظام الاجتماعي القائم سلفًا لتحقيق عملية انصهار الأفراد في ذلك النظام، وخلق الوعي الكامل بضرورة التفاعل بين الأفراد والمجموعات مع النظام الاجتماعي الجديد⁽⁸⁶⁾.

في ظل هذا الوصف تجعل قضية استيعاب الآخر في المقابل الابتعاد تدريجيًا عن الأصول والثقافة، وفي نهاية الأمر يؤدي برمته إلى عملية ذوبان بالمجتمع المضيف، ويفرض على الأجنبي أن يتخلى عن الخصائص الوطنية لأتمته الأصلية، ويتبنى القيم المهيمنة وسلوكيات المجتمع المضيف بصورة حتمية⁽⁸⁷⁾.

من جهة أخرى تمارس الحكومات ومؤسسات الدولة دورًا فعالًا في مجال اندماج المهاجرين، فالمسألة لا تخص الأجنبي وحسب، بل تشمل مجتمعات الدولة المستقبلية التي يجب أن تتفاعل بصورة إيجابية من أجل تحقيق التكيف والتكامل مع المهاجرين، فتحقيق الاندماج الحقيقي للمهاجرين يكون عن طريق الاستفادة من الفرص الاقتصادية والسياسية التي تتيحها البلدان المستقبلية لتحقيق الانخراط في الحياة العامة للمهاجرين بفئاتهم جميعًا بغض النظر عن المستوى التعليمي أو الخبرة الوظيفية، وهذا لا يتحقق على مستوى البلد الواحد، بل يتعداه من خلال التنسيق على المستوى الدولي⁽⁸⁸⁾.

تاسعًا: العلاقة بين الهجرة والتنمية

إن العلاقة بين الهجرة والتنمية وثيقة في كثير من الأحيان على مستوى العالم، فالتحويلات المالية هي من اللبنة الأساسية لتحقيق الرخاء في بلدان الأصل، مع التحولات الاقتصادية والإصلاحات الاقتصادية الداخلية والتغيرات الاجتماعية والسياسية عبر البلاد في أنحاء العالم جميعًا، وتميل أنماط الهجرة إلى التغيير أحيانًا للأبد، وأحيانًا بشكل مؤقت.

إن العلاقة بين الهجرة والتنمية ليست محددة تمامًا، ففي حين يتم اقتراح التنمية في كثير من الأحيان كوسيلة لتقليل تدفقات الهجرة من منطقة معينة، وتشير الأدلة إلى زيادة مستوياتها، وفي واقع الأمر، فإن التنمية تجعل الهجرة مرغوبة ومتاحة على نطاق أوسع، على الأقل في البداية، فالهجرة جزء لا يتجزأ من عمليات التنمية والتغيير الاجتماعي الأوسع، وتعمل وسائل الإعلام والعديد من الباحثين على تصوير الهجرة، ضمناً أو صراحةً، كونها نقيض التنمية، ويتجلى

ذلك في العديد من المقترحات المتعلقة بالسياسات لاستخدام المساعدات والتجارة والمساعدات والتحويلات المالية كوسيلة سريعة لتسريع التنمية في بلدان الأصل من أجل إزالة الحاجة إلى الهجرة، ويرتكز هذا على فكرة راسخة مفادها أن الفقر والعنف والأشكال الأخرى من البؤس الإنساني هي السبب الرئيس للهجرة، وهكذا يتم تقديم التنمية على أنها "حل" لمشكلات الهجرة المتصورة، ومع ذلك فإن هذا يتجاهل الأدلة المتزايدة التي تشير إلى أن التنمية تميل في البداية إلى زيادة الهجرة الداخلية والدولية⁽⁸⁹⁾.

إن للهجرة والتنمية علاقة متبادلة، ولكن غير متماثلة، وتؤثر أيضًا في عمليات التنمية في بلد المقصد والمجتمعات الأصلية بشكل عام، وقد أولى الباحثون في مجال الهجرة اهتمامًا أكبر بكثير لموضوع آثار الهجرة على بلدان المقصد أكثر من أسبابها وعواقبها على بلد المنشأ، ولكن لحسن الحظ، منذ عام 2000 تم إيلاء اهتمام متزايد لتأثيرات الهجرة على بلدان الأصل، وكان هذا جزئيًا، ويرجع ذلك إلى الزيادة السريعة في التحويلات المالية التي يرسلها المهاجرون إلى بلدانهم الأصلية، في حين أن الهجرة تميل إلى تحفيز النمو الشامل والابتكار في بلدان المقصد، فإن الأمر الأكثر إثارة للجدل هو ما إذا كانت الهجرة تشجع تنمية بلدان المنشأ أو على العكس من ذلك، تعيق هذه التنمية، وعلى مدى العقود القليلة الماضية، أثارت هذه القضية جدلاً ساخنًا في السياسات والأبحاث، فالمتفائلون بالهجرة يزعمون أن الهجرة تجلب الخير، ويرى "المتشائمون" من الهجرة أنها تقوض التنمية من خلال استنزاف بلدان الأصل لمواردها البشرية النادرة والموارد المالية، وبينما يتوقع المتشائمون "هجرة الأدمغة"، يتوقع المتفائلون "كسب الدماغ"، وعلى الرغم من الفوائد الكبيرة التي تعود على الأفراد والأسر والمجتمعات، فقد أظهرت مجموعة كبيرة من الأدلة التجريبية أنه لا يمكن إلقاء اللوم على الهجرة والتحويلات المالية بسبب نقص التنمية "هجرة الأدمغة"، ولا يُتوقع منها تعزيزها، كما أن التنمية المستدامة "كسب العقول" في بيئات استثمارية غير جذابة، وعلى الرغم من الفوائد التي تعود على الأسر والمجتمعات على المستوى الصغير وعلى المستوى المتوسط، لا تستطيع الهجرة والتحويلات المالية وحدها إزالة عوائق التنمية الهيكلية على المستوى الكلي، مثل الفساد والمحسوبية وفشل المؤسسات، ومن غير المرجح أن تؤدي الهجرة إلى إزالة مثل هذه العقبات أو عكس الاتجاهات الهيكلية على المستوى الكلي، ولذلك فإن الهجرة ليست علاجًا سحريًا للتنمية⁽⁹⁰⁾.

إن الهجرة والتنمية تعَدان ذا تأثير على منظور الهجرة عبر الوطنية، فمع تزايد أهمية تدفق الأموال النقدية، فضلاً عن نقل المهارات والأفكار، وأثرها في الحياة الاقتصادية والسياسية ومؤسسات إرسال المهاجرين في الهجرة عبر الوطنية، فقد أصبحت سياسات الدولة مجالاً مزدهراً للبحث في دراسات الهجرة عبر الوطنية، والدراسات من هذا المنظور في كثير من الأحيان مخاطبة الجهات الفاعلة الحكومية وغير الحكومية على اختلاف أنواعها برامج التنمية العابرة للمحلية، وشراكاتها المتنوعة وآليات "التمكين"، وتغيير سياسات الدولة من حيث العضوية وأنظمة المواطنة، على الرغم من أن العديد من علماء الهجرة عبر الوطنية انتقدوا بشدة هذه الدراسات، لأنها لا تعكس الديناميكيات النيوليبرالية الأساسية في العلاقة بين الهجرة والتنمية، وهناك عائق آخر أمام الحالة الاقتصادية للهجرة ينبع من نقص الأجور والاستيعاب للمهاجرين، والحجة الرئيسة لعيوب الأجور التي يواجهها المهاجرون هو افتقارهم إلى التكامل في سوق العمل، ويمكن أن تكون هناك مجموعتان من المهاجرين المحددة في سوق العمل في بلد المقصد، أولاً: يتم توظيف المهاجرين في وظائف منخفضة الأجر، لا تستفيد من مؤهلاتهم التعليمية، أو مهاراتهم، أو خبراتهم، الأمر الذي يضر بالإنتاجية الإجمالية للبلد المضيف، ويمكن للمهاجرين العاملين في الوظيفة نفسها بالمؤهل التعليمي نفسه أن يحصلوا على رواتب مختلفة بسبب الاختلافات المرتبطة بالإنتاجية، والعوامل المشتركة التي تربط هذين التيارين من العمال المهاجرين، هي عدم إمكانية التوفيق بين التحصيل التعليمي للمهاجرين (في بلد الأصل) والمؤهلات التعليمية للمواطنين في بلد المقصد⁽⁹¹⁾.

يوفر التكامل الاقتصادي للمهاجرين فرصاً، ويطرح تحديات أمام المجتمعات المضيفة في أنحاء العالم جميعاً، فللهجرة خصائص متنوعة ومحددة، وتشكل مجموعة من العمال الرخيصين في الطرف الأدنى من السوق، على استعداد للقيام بأعمال قذرة وخطيرة ومملة، فضلاً عن مجموعة متزايدة من العمال المرنين في الطرف الأعلى من مجموعة المهارات، وبالفعل، الغالبية العظمى من المهاجرين الدوليين ينشطون اقتصادياً كإجراء، ولكن في كل بلد، يختار عدد صغير نسبياً العمل الحر، ويصبحون رواد أعمال، ولهذا الشكل الخاص من التكامل الاقتصادي للمهاجرين ثلاثة أسباب⁽⁹²⁾:

1. التأثير الاقتصادي لرواد الأعمال المهاجرين كبير، ليس فقط من حيث مؤشرات الاقتصاد الجزئي التقليدية مثل الدخل الشخصي، وعدد الأشخاص الموظفين، والقيمة المضافة، وما إلى ذلك، ولكن أيضًا من حيث الابتكار وتغيير السوق، وتوسع اقتصادي أكبر، فرواد الأعمال المهاجرين يكتشفون ويطورون ويستغلون أسواقًا جديدة، ويساعدون أيضًا في تعزيز أنشطة زيادة الأعمال التي يقوم بها طرف ثالث.
 2. غالبًا ما يشارك أصحاب المشاريع في أنشطة الأعمال عبر الوطنية، وتؤثر في كل من المجتمعات المضيفة والمستقبلية، وأحيانًا حتى البلدان الأخرى، ومن ثم فإن تأثيرهم الاجتماعي والاقتصادي بعيد المدى بكل معنى الكلمة.
 3. في حين أن زيادة الأعمال آخذة في الارتفاع بشكل عام، فإن معدلات زيادة الأعمال من المهاجرين نمت بوتيرة أسرع، ويمكن أن يكون قرار العمل لحساب المهاجر الخاص نتيجة لعوامل الجذب، أو نتيجة لظهور فرص اقتصادية جديدة.
- إن مساهمة رواد الأعمال المهاجرين لها وجوه عديدة على الساحة الاقتصادية، كما أن آثار زيادة الأعمال الجديدة والناجحة للمهاجرين واضحة وملموسة، بشكل قابل للقياس من حيث عدد الشركات والوظائف وحجم التجارة والإنتاج والمبيعات، وهذا قد يفيد القطاعات الاقتصادية الأخرى، فمعدل زيادة الأعمال بين المهاجرين مرتفع نسبيًا، ومع ذلك، فإن العديد من الشركات المهاجرة تنشط في مجالات البيع بالتجزئة والجملة وتأثيراتها المضاعفة المحلية نسبيًا كبير، ويحدث رواد الأعمال المهاجرين أيضًا تغييرات نوعية في الاقتصاد والسوق حينما يبحثون عن مفترق طرق الأسواق المحلية والمضيفة، وهذا ممكن أن يؤدي إلى منتجات وعمليات ومؤسسات يُنظر إليها على أنها مثيرة أو جديدة على الأقل⁽⁹³⁾.

عائلاً: علاقة الهجرة بالأمن

فيما يتعلق بالعلاقة بين الهجرة والأمن، فإن الأمن في جانب منه بناء اجتماعي، ويمكن للتهديدات الاجتماعية التأثير على أمن البلد عمومًا، كما أن التهديد الاجتماعي مبني على حقيقة أن الحكومات المختلفة تستجيب للتهديدات المختلفة، ومن أهم التهديدات الاجتماعية ما يتعلق بسياسة الهجرة الخاصة للدولة التي يتوجب أن تراعي التقارب العرقي، وهذا لا يعني أن العوامل الأخرى، لا سيما الديناميكيات الاقتصادية، لا يتم النظر فيها إلى عمليات صنع القرار، كما أن

سبب فكرة التقارب العرقي في المجتمع لأنها مرتبطة بشكل مباشر بفكرة الهوية، التي هي جوهر أي مجتمع مستقر في العالم، فإذا كانت هوية المجتمع مهددة من المهاجرين الذين يمتلكون هوية مختلفة، عرقيًا أو دينيًا، أو غير ذلك، فإن الهوية الوطنية تبدو مهددة، مما يؤدي إلى زيادة تسييس الهجرة، فأوروبا كانت بشكل أكثر وضوحًا ضحية أزمة هوية واسعة النطاق بعد الحرب العالمية الثانية، فبسبب نقص العمالة فيها، أدى إلى وصول أعداد كبيرة من العمال الضيوف (المهاجرين)، جاء الكثير منهم من شمال إفريقيا لملء الفراغ، وخلال ذلك الوقت، كانت سياسة الهجرة متساهلة نوعاً ما، لاسيما في فرنسا، التي كان لديها سياسة فتح الحدود، وليس من المستغرب أن العديد من المهاجرين قرروا البقاء وتشكلت الأجيال، أما الآن فدول في الاتحاد الأوروبي تهتم بشكل خاص ليس فقط بالمهاجرين الوافدين، ولكن أيضًا المهاجرين المستقرين، لأن تنوعهم يهدد هوية أوروبا، لقد استجاب المواطنون والدول على حد سواء لهذه "الأزمة" من خلال الادعاء بأن مخاوفهم تتعلق بالأمن فقط، ويعتقد الذين يكرهون الأجانب أن المهاجرين المسلمين لن يجلبوا إلا الإرهاب بدلاً من الإنتاجية، عن طريق تحويل قضية الهجرة إلى قضية أمنية، ومحاولة لإضفاء الشرعية على المخاوف⁽⁹⁴⁾.

ويتأثر حق المواطنين في الحياة بالهجرة الدولية بصورة طردية، فكلما كان عدد المهاجرين الدوليين كبيرًا، كلما كان تهديدًا مباشرًا لأمن مواطنيها، ويكون هذا التهديد أكبر كلما حملت الهجرة الدولية معها مهاجرين ذوي سلوك عدواني، الأمر الذي يؤدي إلى العنف المادي الذي يستهدف المواطنين⁽⁹⁵⁾.

إن هناك ارتباطًا بين الهجرة الدولية والجرائم التي تهدد حق المواطنين في الحياة، فالهجرة الدولية ترتبط أحيانًا بالجريمة المنظمة، كالاتجار بالبشر، وتهريب المهاجرين، وتجارة الأسلحة، ليشكل بذلك خطرًا حقيقيًا على حياة المواطنين، وعلى باقي الحقوق المرتبطة بها كحقهم في الحرية والتنقل، فالمواطن قد يتضرر من كثرة الإجراءات الصارمة المتخذة من الدولة لغرض مكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود⁽⁹⁶⁾.

فضلاً عن ذلك، فإن الكثير من الجرائم الواقعة ضد الأشخاص في الدولة المستقبلية هي من فعل المهاجرين غير الشرعيين، ويرجع السبب في تلك الجرائم إلى ما يشعر به المهاجرون عند انتهاك كرامتهم وحقوقهم وعند التمييز العنصري الذي يعاني منه بعضهم كونهم ليسوا مواطنين

أصليين، الأمر الذي يدفعهم إلى ارتكاب الجرائم كالسرقة، وتزوير العملة النقدية، والاعتداء الجسدي على المواطنين، وأثبتت الدراسات أن ثلث الجرائم المرتكبة من المهاجرين يعود سببها لتهميش دورهم في الدولة المستقبلية⁽⁹⁷⁾.

وأحياناً تكون الهجرة الدولية بمثابة طريقة تنقل الخلايا الإرهابية بين الدول، فتعد بذلك إحدى النتائج السلبية للعولمة، والتي تفكك حواجز الحماية الموضوعة من الحكومات، فهناك حالات كثيرة وجدت لعناصر إرهابية تم زرع خلاياها ودسها مع المهاجرين ليكون الغرض من ذلك هو زعزعة الأمن في دولة معينة، الأمر الذي ينعكس على حق مواطنيها في الحياة⁽⁹⁸⁾.

ولا يشترط أن يكون تغلغل الإرهاب بعناصر مادية، فقد يكون بعناصر معنوية تشمل الأفكار المتطرفة التي يحملها بعض المهاجرين وينشرونها في صفوف المواطنين، لتعمل هذه الأفكار على زعزعة استقرار المواطنين، إذ تعمل الخلايا الإرهابية على حث المواطنين على سلوك معين يحمل في طياته عدوانية كبيرة، وقد يتورط المواطنون في بعض القضايا الأمنية، كتهريب الأسلحة أو المتاجرة بالمخدرات وغيرها من الأنشطة الممنوعة، الأمر الذي يجعل الدول تتبنى إجراءات صارمة للحد من الإرهاب⁽⁹⁹⁾.

ومن عناصر التهديد الأمني ما يتعلق بالأمن الصحي، إذ تكون في بعض الأحيان آثار سلبية للهجرة تتعلق بالأمراض التي ينقلها بعض المهاجرين من دولهم إلى دول أخرى، مما يؤثر في صحة المواطنين في بلد الاستقبال، ويهدد الأمن الصحي للمواطنين، والذي يعرف بأنه: "تمكين الإنسان من العيش في بيئة تؤمنه من الأمراض كما توفر له حق التداوي والاستشفاء والوقاية"⁽¹⁰⁰⁾. لقد برزت قضية الأمن القومي كأحد الموضوعات الأكثر استعماً في الخطابات المناهضة للهجرة والمهاجرين، وذلك لامتداد أبعادها لتتجاوز أمن الحدود، إذ نجحت الأحزاب اليمينية الراديكالية في دمج قضية الأمن القومي في خطابات مناهضة الهجرة والاندماج من خلال الحملات والبرامج الانتخابية المحلية والوطنية، وقد أدت الزيادة الهائلة في حركات الهجرة غير الشرعية في السنوات الأخيرة إلى إبراز الجانب الأمني للمشكلة، فضلاً عن الإرهاب والراديكالية والتطرف وجرائم الكراهية، أصبحت قضية الهجرة واندماج المهاجرين واحدة من أهم مصادر قلق الأمن الأوروبي، من خلال اتخاذ التدابير اللازمة لضبط أمن الحدود ومواءمتها مع استراتيجيات أمن دول الاتحاد الأوروبي⁽¹⁰¹⁾.

الخاتمة

إن هناك العديد من الآثار الأمنية والاقتصادية والاجتماعية والصحية للهجرة غير الشرعية، ذلك أن شبكات عبور المهاجرين قد تؤدي إلى ظهور جماعات تستغل المهاجرين في عمليات إجرامية أو إرهابية، فضلاً عن إمكانية استغلالهم من خلال بيعهم لجهات أخرى بغية إرسالهم إلى مناطق الصراعات، أو استعمالهم في شبكات تجارة المخدرات.

ومن أهم آثار الهجرة ما يتعلق بالجوانب الاقتصادية، إذ تتأثر كل من دولة المنشأ ودولة المهجر اقتصادياً بالهجرة، لا سيما في دولة المهجر، إذ تلجأ الشركات في القطاع الخاص إلى تشغيل المهاجرين لتدني أجورهم، فينعكس ذلك سلباً على العاملين من أبناء البلد، ويؤدي إلى زيادة البطالة، وبرزت ظاهرة العمالة غير الشرعية، فضلاً عن أنها تؤثر في بلد المنشأ، لا سيما في موضوع هجرة الكفاءات، فضلاً عن ذلك؛ فإن الهجرة تؤدي في أحيان كثيرة إلى تغيير البنية الاجتماعية في كل من دولة المهجر ودولة المنشأ، إذا ما كانت أعداد المهاجرين كبيرة نسبة إلى عدد السكان الأصليين.

المصادر

- (1) Tanja Bastia and Ronald Skeldon (Editor), *ROUTLEDGE HANDBOOK OF MIGRATION AND DEVELOPMENT*, Rotledge, London- New York, 2020 , p. 1.
- (2) محمد يوسف علوان، القانون الدولي العام، ط 4، دار وائل للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، 2007، ص 154.
- (3) Vincent Chetail, *International Migration Law*, First Published, United Kingdom, 2019, p. 19.
- (4) Tanja Bastia and Ronald Skeldon, op.cit, p.1.
- (5) Glenda Tibe Bonifacio (Editor), *Feminism and Migration - Cross-Cultural Engagements*, Springer, London – New York, 2012, P. 3 .
- (6) Anna Triandafyllidou (Edited) , *Routledge Handbook of Immigration and Refugee Studies*, Routledge, New York, 2016, p. 4.
- (7) Steven J. Gold and Stephanie J. Nawyn (Edited) , *Routledge International Handbook of Migration Studies*, Second Edition, Routledge, New York, 2019 , p. 3.
- (8) Anna Triandafyllidou , op.cit., p. 13 .
- (9) Karen o. Reilly, *International Migration and Social Palgrave*, Macmillan, Basingstoke, 2012, pp. 5-6.
- (10) Anna Triandafyllidou , op.cit., p. 14.
- (11) Steven J. Gold and Stephanie J. Nawyn, op.cit, p. 10.
- (12) Ibid, p. 20 .
- (13) Anna Triandafyllidou, op.cit., p. 5-6.
- (14) Douglas Massey, A Missing Element in Migration Theories, *Migration Letters*, vol. 22, 3 September 2015, p. 282.

- (15) Anna Triandafyllidou, Op.cit, p. 1.
- (16) Ibid, p. 2.
- (17) Ibid, p. 3.
- (18) Sayad, A., *La double absence: des illusions de l'émigré aux souffrances de l'immigré*. Paris: Editions du Seuil., 1999, P. 57.
- (19) Sayad, A., *L'Immigration ou les paradoxes de l'altérité*. Brussels: De Boeck Universite, 1991, P. 267.
- (20) Sayad, *La double absence*, p.20 .
- (21) Anna Triandafyllidou, op.cit, p. 164.
- (22) الإعلان العالمي لحقوق الإنسان: ينظر نص الإعلان على الموقع الرسمي للأمم المتحدة على الرابط: <https://www.un.org/ar/about-us/universal-declaration-of-human-right>
- (23) حازم محمد عتلم، قانون النزاعات المسلحة الدولية المدخل – النطاق الزمني، ط 2، دار النهضة العربية، القاهرة، 2002، ص 152؛ خالد أحمد مطر، دور التشريعات الوطنية في التصدي لظاهرة الهجرة غير الشرعية، مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية، المجلد 12، العدد 44، 2023، ص228.
- (24) George Theodondrson,A.and Achilles G Theodondrson, *A Modern Dictionary of Sociology*, New York, 1979, p.117.
- (25) - ورفاء محمد رحيم، النزوح والهجرة في العراق دراسة في الأسباب والآثار، مجلة دراسات دولية، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، جامعة بغداد، العدد 88، كانون الثاني 2022، ص133.
- (26) Cartagena declaration an refugees adopted by the colloquium on the interatioal of refugees in central America, 22 November 1984, p. 33.
- (27) - أنس صلاح عبود، آليات مواجهة ظاهرة الهجرة غير الشرعية، مجلة الجامعة العراقية، العدد 58، ج 2، ص621.
- (28) Abelmalek Sayad, *L'immigration ou les paradoxes de l'altérité. Les enfants illégitimes*, Bruxelles, 1991, pp. 51-52.
- (29) كريم طه طاهر شريف، الهجرة غير الشرعية والجهود الدولية لمعالجتها، مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية، المجلد 9، العدد 35، 2020، ص184.
- (30) أحمد رشاد سلام، الهجرة غير الشرعية في القانون المصري، الطبعة الأولى، دار النهضة العربية، القاهرة، 2011، ص4-5.
- (31) طارق الشهاوي، الهجرة غير الشرعية رؤيا مستقبلية، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، 2009، ص18.
- (32) فائزة بركان، آليات التصدي للهجرة غير الشرعية، الطبعة الأولى، دار الفكر والقانون للنشر والتوزيع، المنصورة، 2016، ص23.
- (33) محمود عثمان الحسن محمد نور وياسر عوض الكريم المبارك، الهجرة غير المشروعة والجريمة، دار الحامد، ط 1، عمان، 2014، ص 20.
- (34) رنا سلام أمانة وأفياء أزهر هاشم، أثر الهجرة الدولية على حق الأفراد في التنمية المستدامة، مجلة كلية الرافدين الجامعة للعلوم، العدد 49، 2021، ص104.
- (35) Kelly M. Greenhill, *Weapons of Mass Migration Forced Displacement, Coercion, and Foreign Policy*, Cornell University Press, New York, 2010, p. 3-4.
- (36) وليم نجيب جورج نصار، مفهوم الجرائم ضد الإنسانية في القانون الدولي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2008، ص364.
- (37) عمر سعد الدين، معجم في القانون الدولي المعاصر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007، ص6.
- (38) شريف عتلم، القانون الدولي الإنساني، دليل للأوساط الأكاديمية، القاهرة، د.ت، ص12.
- (39) فرانسوا بوشيه سولينية، القاموس العلمي للقانون الدولي الإنساني، ترجمة أحمد مسعود، دار العلم للملايين، بيروت، 2006، ص198.

- (40) وليم نجيب جورج نصار، المصدر السابق، ص364.
- (41) Kelly M. Greenhill, op.cit, p. 14.
- (42) Ibid, p. 15.
- (43) Anna Triandafyllidou , op.cit, p. 18.
- (44) Ibid, p. 19.
- (45) Ibid, p. 20.
- (46) Ibid.
- (47) وجدان رحم خضير الفرع وباسر علي يوسف الحمدان، جريمة التهجير القسري في القانون الدولي المعاصر وتمييزها عن غيرها، مجلة جامعة تكريت للحقوق، السنة 7، العدد 1، الجزء 1، 2022، ص549.
- (48) هبة ذهب ماو، الحماية الدولية للنازحين داخليًا في القانون الدولي الإنساني، رسالة ماجستير، جامعة البصرة، كلية القانون والسياسة، 2013، ص27.
- (49) ينظر: قانون وزارة الهجرة والمهجرين المرقم 21 لسنة 2009.
- (50) Anna Triandafyllidou, op.cit, p. 88.
- (51) Barry R. Chiswick (Editor), *High-Skilled Immigration in a Global Labor Market*, The AEI Press, WASHINGTON, D.C, 2010, p. 2.
- (52) - أحمد علي صالح القيسي، الهجرة القسرية وآثارها دراسة فقهية مقارنة بين الشريعة والقانون، أطروحة دكتوراه، جامعة العلوم الإسلامية العالمية، عمان، 2013، ص53-55.
- (53) - محمد أكرم القش وحسين طلال مقلد، الهجرة الدولية في المنطقة العربية سياسات وإجراءات الاتحاد الأوروبي تجاه اللجوء، الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق، 2012، ص36.
- (54) - محمد أكرم القش وحسين طلال مقلد، الهجرة الدولية، ص40؛ عثمان أبا يزيد، دراسة حالة لبعض مشاريع اليونسكو المتعلقة بهجرة الكفاءات العربية، بحث منشور في كتاب هجرة الكفاءات العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1981، ص173.
- (55) - محمد أكرم القش وحسين طلال مقلد، الهجرة الدولية، ص39.
- (56) - ينظر: حول تأثير الحياة الغربية على المهجرين العرب، فاطمة زهرة افريحا، عوامل هجرة الكفاءات في الجزائر، بحث منشور في كتاب هجرة الكفاءات العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1981، ص156.
- (57) - ينظر حول عدم عودة الطلبة العرب الدارسين بالخارج إلى بلادهم الأصلية، عثمان أبا يزيد، المصدر السابق، ص171-173.
- (58) - محمد أكرم القش وحسين طلال مقلد، الهجرة الدولية، ص42-44. ينظر: نصرالدين أبو غمجة، هجرة العقول العربية مقترحات ورؤى مستقبلية للمواجهة، مجلة الدراسات المستقبلية، طرابلس، العدد 17، سنة 2016؛ إبراهيم قويدر، فقدان المواهب لصالح بلدان أخرى هجرة العقول العربية، مجلة ليبيا اليوم الإلكترونية، العدد 23، سنة 2007.
- (59) - محمد الأمين التوم، السودان: دور النظام التعليمي في هجرة الكفاءات العالية، بحث منشور في كتاب هجرة الكفاءات العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1981، ص48.
- (60) - فاطمة زهرة افريحا، المصدر السابق، ص157.
- (61) - ينظر: جورج تيودوري، تخطيط المستقبل المهني في المدارس الثانوية بلبنان، بحث منشور في كتاب هجرة الكفاءات العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1981، ص134؛ فاطمة زهرة افريحا، المصدر السابق، ص161؛ عثمان أبا يزيد، المصدر السابق، ص173.
- (62) - عثمان أبا يزيد، المصدر السابق، ص173.
- (63) - ينظر: أنطوان زحلان، مشكلة هجرة الكفاءات العربية، بحث منشور في كتاب هجرة الكفاءات العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1981، ص34-38؛ عثمان أبا يزيد، المصدر السابق، ص173.
- (64) - محمد أكرم القش وحسين طلال مقلد، المصدر السابق، ص47؛ عثمان أبا يزيد، المصدر السابق، ص173؛ أنطوان زحلان، المصدر السابق، ص35.

- (65) محمد الأمين التوم، المصدر السابق، ص56-59.
- (66) محمد أكرم الفش وحسين طلال مقلد، المصدر السابق، ص14، ص48؛ ينظر: نصر الدين أبو غمجه، المصدر السابق، ص48؛ فاطمة زهرة افريحاء، المصدر السابق، ص156-163.
- (67) تنظر بالتفصيل: المادة (1/ثانيًا) من الاتفاقية الخاصة بشؤون اللاجئين لعام 1951.
- (68) تمارا أحمد برو، اللجوء السياسي بين النظرية والتطبيق في ضوء القانون الدولي العام، منشورات زين الحقوقية، بيروت، 2013، ص64.
- (69) أحمد عبد القادر خلف العيثاوي، جريمة الاتجار بالبشر دراسة مقارنة، المكتبة القانونية، بغداد، 2018، ص64.
- (70) Tanja Bastia and Ronald Skeldon (Editor) , op.cit, p. 2.
- (71) Rainer Bauböck, “Towards a Political Theory of Migrant Transnationalism,” *International Migration Review* 37 (2) Fall 2003, p. 709 .
- (72) Jose’ Itzigsohn, CarlosDore’ Cabral, EstherHerna’ndezMedina andObedVa’zquez. “Mapping Dominican Transnationalism: Narrow and Broad Transnational Practices,” *Ethnic and Racial Studies* 22 (2)March 1999: p. 323 .
- (73) Sarah J. Mahler, “Constructing International Relations: The Role of Transnational Migrants and Other Non-state Actors,” *Identities* 7 (2) 2000, p. 200.
- (74) Peggy Levitt, “Transnational Migration: Taking Stock and Future Directions,” *Global Networks* 1 (3) 2001, p. 204.
- (75) Laurie A. Brand, *Citizens Abroad Emigration and the State in the Middle East and North Africa*, cambridge university press, New York, 2006, p. 11 .
- (76) Ibid, p. 18.
- (77) Ibid, p. 18-19.
- (78) Ibid, p. 33-34.
- (79) Ibid, p. 34-35.
- (80) Rey Koslowski (Edited), *International Migration and the Globalization of Domestic Politics*, Routledge, New York, 2005, p. 1.
- (81) Andrew Geddes and Peter Scholten , *The Politics of Migration & Immigration in Europe*, 2nd edition, SAGE Publications Ltd , London, 2016, p. 11 .
- (82) Ibid, p. 16 .
- (83) Anna Triandafyllidou, op.cit, p. 19.
- (84) Ibid, p. 34.
- (85) Ibid, p. 37 .
- (86) Maryse Tripier, *Sociology of Immigration*, Edition of cover 9 bis, Paris, 2009, p. 101.
- (87) محمد مسلم، الهوية في مواجهة الاندماج عند الجيل المغربي الثاني بفرنسا، دار قرطبة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009، ص51.
- (88) رافع شريف ذنون، البعد الدولي لظاهرة الهجرة والاندماج بعد عام 2014- الاتحاد الأوروبي أنموذجًا، مجلة قضايا سياسية، كلية العلوم السياسية جامعة النهرين، السنة 12، العدد 63، 2020، ص426-428 .
- (89) Tanja Bastia and Ronald Skeldon (Editor), *ROUTLEDGE HANDBOOK OF MIGRATION AND DEVELOPMENT*, Rotledge, London- New York, 2020, p. 1-2.
- (90) Ibid, p. 26.
- (91) Anna Triandafyllidou, op.cit, p. 66.
- (92) Ibid, p. 96.
- (93) Ibid, p. 98.
- (94) Zaid Eyadat, op.cit, p. 47-48.

- (95) Alexander Betts, *Global Migration Governance*, Hedley Bull Research Fellow in *International Relations*, University of Oxford, January, 2011, p, 18.
- (96) David Chandler and Nik Hynek, *Critical Perspectives on Human Security, Rethinking Emancipation and Power in International Relations*, First Published, Routledge, USA and Canada, 2011, p. 48.
- (97) Ibid, p. 49.
- (98) Alexander Betts, op. cit, p. 20.
- (99) Elspeth Guild and Joanne van selm, *International Migration and Security*, First Published, Routledge, USA and Canada, 2006, p. 38.
- (100) Corinna Verena Goto, "Human Insecurity and Migration in the Austrian," *Journal of Human Security Studies*, Vol. 1, Winter 2012, p. 34.
- (101) Joao Stevens, Migration Crisis in the EU: "Developing a Framework for Analysis of National Security and Defense Strategies," *Comparative Migration Studies*, vol. 6, article 28, 10 October 2018.